

قاسيون

يعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَّهدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلافكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



الافتتاحية

في ذكرى التأسيس

في ٢٨ تشرين الأول، تمر الذكرى الـ٨٦ لتأسيس حزب الشيوعيين السوريين، الذي كان استجابة لحاجة موضوعية تملئها مصالح النضال ضد الاستعمار والرأسمالية.. وإذا كان الحزب قد لعب دوره المطلوب منه تاريخياً في مراحل مختلفة إلا أنه لم يستطع أن يكون على مستوى تطلع الجماهير له وخاصة في العقود الأخيرة.. الأمر الذي يتطلب المراجعة وإعادة التقييم والخروج بالاستنتاجات الضرورية من أجل السير إلى الأمام باتجاه استعادة الدور المطلوب من الشيوعيين السوريين سياسياً واجتماعياً.. والذي هو مهمة وطنية وطبقية من الدرجة الأولى أمامهم... وهم بتحقيقهم هذا الدور يكونون أوفياء لتاريخهم وبيرونها وجودهم الحالي.. فما هو المطلوب لذلك؟

أولاً: يجب التأكيد أنه وبسبب الظروف التاريخية الخاصة في البلاد، لم ينشأ يسار ماركسي خارج إطار الحركة الشيوعية التي بقيت الوعاء الوحيد الممثل له من حيث المبدأ.. لذلك الحديث اليوم عن وحدة اليسار في سورية إنما يعني بالدرجة الأولى وحدة الشيوعيين السوريين، وإخراج هذه القضية من هذا الإطار هو عبثٌ ووهم وتضليل يضر بالحركة الثورية..

ثانياً: ورغم كل ما حصل من تراجع وانقسامات فإن الجذور الشعبية للحركة الشيوعية في سورية عميقة وواسعة الانتشار وهي مرتبطة بالنضال الوطني والاجتماعي الواسع الذي خاضوه على مر عقود سابقة... وأي تخل للحركة الشيوعية عن دورها لسبب مباشر أو غير مباشر، مقصود أو غير مقصود إنما يعني التخلي عن هذه الجذور وفقدان الأمانة تجاهها...

ثالثاً: لا يمكن لأحد أن يدعي أن تاريخ الشيوعيين السوريين لم يخل من أخطاء ولكن الأهم أنهم لم يخطئوا أخطاءً مميتة لا تغتفر، فمن لا يعمل لا يخطئ، الأمر الذي يلزمهم بمراجعة جدية من منطلق معارف وتجربة اليوم من أجل الوصول إلى استنتاجات تسمح بالسير جدياً للأمام..

إن تاريخ الشيوعيين السوريين بمحصلته هو تاريخ إيجابي ارتبط بنضال الشعب السوري، والذي لا يمكن كتابة تاريخه بمعزل عن تاريخ الشيوعيين السوريين أنفسهم.

رابعاً: لقد ارتبطت حالة الانقسام والتشردم بأربعة عقود من تاريخ الشيوعيين السوريين، ولا يمكن لأحد أن يدعي أن أحد الأطراف التي كانت تتصارع في الحزب أصبح أقوى من نتيجة الانقسام، حتى ولو توهم البعض ذلك في بداية الأمر.. لقد انعكست حالة الانقسام بنتائجها ليس فقط بضعف كل الفصائل التي نشأت بسببها، بل على مجمل تأثير الشيوعيين مجتمعين أو منفصلين على المجتمع، الأمر الذي كان محتملاً سابقاً، إلا أنه يصل اليوم بآثاره إلى حد اعتباره جريمة تاريخية ترتكب بحق الشعب والبلاد.

لقد زالت الأسباب الموضوعية التي دفعت الشيوعيين سابقاً إلى الانقسام، وبقيت العوامل الذاتية التي بمقدورهم تجاوزها إذا أرادوا ذلك، وبغض النظر عما يريدون، فإن الضرورة التاريخية تتطلب ذلك اليوم بشكل ملح ومستعجل.

خامساً: لقد جاء في موضوعات اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين: «إن الدور الوظيفي يعني قبل كل شيء اعتراف المجتمع وخاصة الطبقة العاملة وسائر الكادحين بالشيوعيين كقوة تمثلهم، وهذا الأمر سيحتاج إلى عمل كثير لاستعادة ثقة الجماهير بحزبها، وهو أمر صعب في حال بقاء الحركة منقسمة بين فصائل ومجموعات، مما يتطلب إنجاز عملية توحيد الشيوعيين السوريين من تحت لفوق».

إن القضايا التي اختلف عليها الشيوعيون السوريون سابقاً، أصبحت بأكثريتها العظمى في ذمة التاريخ.. وقد ضاق موضوعياً هامش الخلاف بينهم حول قضايا اليوم، أو على الأقل لم يعد بهذا الاتساع الذي كان في الماضي، ولذلك ترتدي قضية الشكل الذي سيتوحدون عبره أهمية قصوى اليوم، لأنها الضمانة لوحدة حقيقية تضمن وحدة الإرادة والعمل، وتضمن بالتالي عودتهم لكي يمارسوا الدور المطلوب منهم في حياة البلاد، أي أن شكل التوحيد ليس قضية تنظيمية بحتة، بل هو قضية سياسية بالدرجة الأولى، ويجب أن تجيب على سؤال أي حزب نريد؟ حزباً يلعب الدور المطلوب منه، أم حزباً يدعي ممارسة الدور المطلوب منه، لذلك فإن احترام الديمقراطية الحزبية الواسعة حين صياغة سياسة الحزب، وفي انتخاب هيئاته المختلفة عبر الاعتراف بمبدأ سيادة المؤتمرات، الذي يعني **لا وصاية عليها، ولا شروط مسبقة عليها، ولا عدم الالتزام بنتائجها**، هو مبدأ ضروري لا يمكن التخلي عنه في الظروف الحالية عبر تطبيقه بشكل حي وإبداعي وغير شكلي، مما سيضمن التطور اللاحق للوصول إلى ذلك الحزب القوي والذكي والمبدئي والمرن والثابت على المبادئ والمبدع للحلول، وفي ذلك ضمانة لكرامة الوطن والمواطن.

■

رموز الحرية في شوارع باريس احتجاجاً..

على أعتاب الخطة الخمسية الحادية عشرة..

استحقاقات غير مدركة الأخطار حكومياً... 4

د. فريد الجاعوني لـ «قاسيون»:

٥% من الفاسدين الكبار ينهبون ٨٠% من حجم الفساد... 7

رفاه بريطانيا.. وداعاً!

على خطى «خنازير PIGS» أوروبا: (البرتغال وإيرلندا واليونان وإسبانيا)، وفي خطوة قد تضع نهاية لدولة الرفاه، أعلن وزير الخزانة البريطاني جورج أوزبورن عن خفض كبير في الموازنة يصل إلى ٨٠ مليار جنيه إسترليني (١٢٥.٧ مليار دولار)، يطال الإنفاق الحكومي، ويحدد مستقبل الاقتصاد البريطاني والحكومة الحالية.

ومن المتوقع أن يصل الخفض في الإنفاق في معظم الوزارات إلى ٢٥ ٪، وأن تفقد ١.٢ مليون عائلة الدعم الذي تتلقاه للأطفال ابتداءً من عام ٢٠١٣، بينما يفقد آلاف البريطانيين - كلياً أو جزئياً - امتيازات أخرى تتعلق بالرعاية الاجتماعية.

وإذا قررت الحكومة خفض دعمها للوقود في الشتاء لأصحاب المعاشات، فإن ١٢ مليون شخص قد يفقدون هذا الدعم.

وانتقدت اتحادات العمال الخسارة التي ستنتج عن الخفض في موازنة القطاع العام والتي ستصل إلى مليون وظيفة، حيث تعتبر هذه الإجراءات الأكبر التي تتخذها أية حكومة بريطانية.

وتواجه الحكومة البريطانية الحالية خطر هبوط شعبيتها بسبب هذه الإجراءات. وقد شهد حزب الديمقراطيون الأحرار المتحالف مع الحكومة المحافظة هبوطاً في شعبيته في معظم استطلاعات الرأي.

ويقول أوزبورن إن هدفه من إجراءات التقشف هو تقادي أزمة ديون مثل التي حدثت في إيرلندا واليونان عبر خفض ديون الحكومة التي يتحمل منها كل بريطاني نحو ١٥.٥ ألف جنيه (٢٥ ألف دولار). ويقول بيتر ديكسون الاقتصادي بكميرتس بنك «إن التقشف مقامرة يجب أن تنجح»، ولكن العملة البريطانية تواجه ضغطاً متزايداً من جراء التقشف في ظل اضطراب بنك إنجلترا المركزي للعودة إلى سياسة التحفيز الاقتصادي.

■



إعلان صفقة السلاح الأمريكية – السعودية

مع إغلاق تحرير هذا العدد، يفترض أن تكون الولايات المتحدة قد أعلنت عن بيع أسلحة إلى المملكة العربية السعودية تقدر قيمتها الإجمالية بأكثر من ٦٠ مليار دولار، في أكبر صفقة من نوعها في التاريخ.

وحسب صحيفة فايننشال تايمز يأتي الإعلان الرسمي عن الصفقة في الإشعار الذي سترفعه إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى الكونغرس بعد أسابيع من المشاورات التي أجرتها مع أعضاء الكونغرس والكيان الإسرائيلي.

ويرى المدافعون عن الصفقة أنها «ستعزز الدفاعات الإقليمية في مواجهة إيران» وستتيح للقطاع الصناعي الأمريكي توفير الآلاف من فرص العمل.

وتشمل الصفقة توريد وتحديث ١٥٠ طائرة من طراز أف - ١٥ الحربية والعشرات من مروحيات بلاك هوك وأباتشي، وربما وسائل دفاع صاروخي وبحري في وقت لاحق.

ومن غير المنتظر أن يحول الكونغرس دون إنجاز الصفقة رغم القلق الذي يبديه عدد من نوابه في ما يتعلق بما ستتركه عملية تسليح السعودية لهذه الدرجة من تأثير طويل الأجل.

وقد وافقت واشنطن بعد مشاورات بين وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس ونظيره الإسرائيلي إيهود باراك، على الحد من قدرة طائرات أف - ١٥ على ضرب أهداف بعيدة حتى لا تشكل خطراً على «إسرائيل».

وقال مسؤول «إسرائيلي» إنهم بحثوا صفقة السلاح للسعودية «في سياق التزام الولايات المتحدة الأوسع للمحافظة على تفوق إسرائيل العسكري»، مشيراً إلى أن واشنطن أحبطت علماً بالهواجس التي تتركها تل أبيب من الصفقة...!

■

بهراتة

فعل الحكومة..

وردة فعل النقابات!!

◀ **عادل ياسين**

في معظم اجتماعات مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال تحضر الحكومة ممثلة بوزرائها، وفي مقدمتهم النائب الاقتصادي، حيث يستعرضون في ردودهم قدراتهم في الرد على ما يطرحه أعضاء المجلس من مداخلات، وغالباً ما تكون الحدة في الردود والطروحات سيدة الموقف، ولعله من الطبيعي أن يسود ذلك داخل المجلس لأن الموضوعات التي تطرح لها أهمية وذات صلة بمصالح الوطن العليا، ومنها مصالح الطبقة العاملة وحقوقها ومكتسباتها التي يجري الاعتداء عليها تحت مسميات عدة وأشكال وطرق متنوعة، تكون نتيجتها الإضرار بمصالح العمال وحقوقهم، ومن هنا يمكن أن نطرح سؤالاً مشروحاً هو:

هل الحضور الحكومي لاجتماعات المجلس ضرورية لحل الاستعصاءات العالقة بين النقابات والحكومة، أم أن حضورهم أو عدمه سواء؟! الجواب نتركه للعمال ومن يهتم بأمرهم، فهو ليس بحاجة لتأمل طويل. لقد خصص تقرير الاتحاد العام مساحة كبيرة في التقرير الاقتصادي المقدم إلى مجلس الاتحاد العام الذي سيعقد يوم الأحد القادم للحديث عن نهج الحكومة الاقتصادي، ونتأجّه على مصالح البلاد والعباد، وقد أشار التقرير استناداً إلى الملخص الاقتصادي للتقرير الوطني الأول للسكان لعام ٢٠٠٩، إلى (إن النمو في قطاعات الاقتصاد الحقيقي كان سالبا خلال تلك السنوات، وهو ما يضعف معدل النمو الاقتصادي بشكل عام).

وأضاف: إن عدم القدرة على تحقيق معدل النمو الاقتصادي المستهدف يعني في النهاية عدم القدرة بطريقة مباشرة وغير مباشرة على تحقيق أكثر الأهداف الكمية الأخرى في الخطة.

ماذا يعني هذا بالنسبة للحركة النقابية، وهي شاهد الآن على كل ما يجري من تحولات اقتصادية واجتماعية تتناقض مع مصالح من تمثلهم؟ ليس هذا فقط، بل تضر هذه التحولات الاقتصادية بهذه المصالح، وتجعل قدرتها على الدفاع عنها تزداد صعوبة، حيث تتشعب القضايا المطالبة بالدفاع عنها، وتزداد يوماً بعد يوم لأن النهج الليبرالي للحكومة يزداد ضغطه على الاقتصاد والمجتمع لإنجاز عملية التحويل المرسومة تحت شعار «التطوير والتحديث» المزعومة، فهذا النهج لم يترك للنقابات خيارات واسعة تستطيع من خلالها القيام بأية عملية تبرير أمام قواعدها وكوادرها النقابية، وهي لازالت متمسكة بشعار التشاركية، ومن طرفها فقط، لأن الحكومة لا تحتاج لمن يشاركها إلا وفقاً لما يخدم نهجها هذا، فالحكومة طرحت حزمة من الإجراءات تمس حقوق العمال مباشرة، وبالأخص حقهم بالعمل بدعوى إعادة هيكلة اليد العاملة وتخليص القطاع العام الصناعي من العمالة الفائضة التي تسربت في زمن الاقتصاد المخطط، وإحدى الطرق المستخدمة في هذه الهيكلة المزعومة طرح الحكومة من خلال وزارة الصناعة استبياناً شمل ١/٧ آلاف عامل من أجل تسريحهم مقابل بعض الامتيازات التي ستقدم للعمال المسرحين.

وأيضاً الإنم الآخر الذي قامت به الحكومة تسريح ٨٠٠/ عامل من شركة محروقات وتبغ حلب تحت دعوى أنهم ميامون، وهم يعملون منذ سبع سنوات، الغريب أنهم ومازالوا مسرحين رغم نداء الاتحاد العام إلى الجهات المختلفة من أجل إعادتهم لعملهم السابق.

كما أن قضية الأجور على الطاولة مجدداً ودائماً، فهي المقياس الحقيقي لعمل النقابات من أجل رفع مستوى معيشة العمال وتحسنها، والتي ترفض الحكومة زيادتها رغم توفر مصادر حقيقية تدحض حجة عدم وجود موارد لزيادة الأجور.

وهناك قانون العمل الجديد رقم /١٧/ وإنعكاسات تطبيقه الآن، وما جرّه على الطبقة العاملة من ويلات وظلم وهدر لحقوقهم، حيث أشادت النقابات به، واعتبرته مكسباً حقيقياً للطبقة العاملة في القطاع الخاص!.

هذه بعض من القضايا التي ستواجه النقابات في لقاءها مع الحكومة في اجتماع المجلس القادم، وهي قد طرحت في اجتماعات سابقة، ودائماً كان تيريرات الحكومة موجودة ومخبّاة تحت الشعارات، مسوقة لهذه القضايا بشتى الأساليب، في مقدمتها الوعود والتسويق، عبر ردود الوزراء التي تبقى دائماً بهذا الإطّار لعلهم أن رد فعل النقابات على هذا النهج وهذه السياسات حدوده القصوى رفع مذكرة، أو كتاب، أو ما شابه...

(... وكفى الله المؤمنين شر القتال) هذا ما يحاول تركيسه البعض، بينما الفعل الحكومي يحتاج إلى رد فعل نقابي مساو له بالمقدار والحدة، ومختلف معه بالاتجاه، كما يقال في قوانين الفيزياء، فهل سيكون رد فعل النقابات على الفعل الحكومي كذلك؟

■ ■

إنهاء عمل مفتشي التأمينات وإلغاء قروض المتقاعدين

قامت المؤسسة بمشاريع عديدة، منها منح قروض للعاملين المتقاعدين من القطاعين العام والخاص والمسجلين أصولاً لدى التأمينات الاجتماعية حدها الأعلى /١٥٠/ ألف ل.س، وقد أصدرت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل قراراً بإلغاء القروض للمتقاعدين تحت حجة أن المؤسسة ليست مصرفاً لمنح القروض، علماً أن ما حقته المؤسسة من فوائد على القروض خلال ثلاثة أعوام يقارب /٤٥٠/ مليون ل.س. إن مصارف وبنوك الدولة لا تمنح المتقاعدين قروضاً، مما يؤدي للجوء آلاف المتقاعدين إلى المصارف الخاصة، وعلى الرغم أن قرار منح القروض جاء بقرار من مجلس الإدارة في المؤسسة، فقد ألغى القرار من وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، ولم نكن ننتظر من الوزارة بأن تصدر أية قرارات تلزم الوزارات والإدارات والمؤسسات والشركات بوجوب أداء التزاماتها تجاه المؤسسة والتي تقدر بالمليارات، كما أننا لم نكن ننتظر أن تصدر قرارات بزيادة ملاك المؤسسة ليتناسب وحجم الأعمال الموكلة إليها، خصوصاً في دائرة التفتيش نظراً لتوسع المساحة الجغرافية للمعامل والمنشآت الخاصة، وبشكل خاص في دمشق وريفها، ومحافظة حلب. ولم نكن ننتظر بأن تخاطب وزارة المالية لدفع /٥٠/ مليار ل.س التي سلبت من المؤسسة، وهي حق مكتسب للعمال..

■ ■

■ ■

حقوق عامل تلغى بقوة النفوذ؟!!

يتعرض الكثير من العمال إلى هدر في حقوقهم ومكاسبهم التي أجازتها لهم قوانين العمل بنصوص صريحة وواضحة، وذلك بفعل مزاجي لهذا المدير أو ذاك، في هذه المؤسسة أو تلك، حيث يجري التعامل مع هذه المؤسسات وكأنها مزارع خاصة لبعضهم، يتحكمون بمن يعمل فيها كما يعمل عليهم جهمهم بحقوق العمال وبالقوانين النازمة لهذه الحقوق، حتى لو أثبت العامل حقه بالقانون فإن الجواب يكون من هذا المسؤول أن: لا حق لك عندنا.. (أذهب وبلط البحر)!.

هذا ما حدث لأحد العمال العاملين في الجمعية التعاونية الاستهلاكية لعمال الغزل والنسيج، حين طالب بتعويضاته المنصوص عنها بالقانون بعد أن سرح من عمله الذي زاوله لمدة سنة ونصف، حيث تقدم بشكوى إلى مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل راغباً من المديرية أن تعطيه نصاً قانونياً بتثبيت حقه بالتعويض يقنع رب العمل (المسؤول) بهذا الحق الذي ينكره عليه، فجاء رد المديرية موجهاً إلى الجمعية التعاونية الاستهلاكية لعمال الغزل والنسيج برقم /١٥٠٢٢/ تاريخ ٢٠١٠/١٠/٣ كما يلي: نرفع إليكم كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ع/٨٩٥٠/٢ تاريخ ٢٠١٠/٩/١، الذي يتضمن بيان الرأي في وضع العمال الميامومين لدى جمعيتكم، حيث نص على أن العامل المياموم يتمتع بالحقوق والواجبات نفسها التي يتمتع بها العامل بعقد غير محدد المدة، مستثنين بذلك إلى نص المادة /٥٠/ من قانون العمل /١٧/ لعام ٢٠١٠. وبالرغم من هذا الإيضاح مازال رئيس الجمعية متمسكاً بموقفه الذي ينكر على العامل حقه بالتعويض.

والمطلوب من نقابة الغزل والنسيج مساعدته جدياً وبشكل غير خجول لتحصيل حقه هذا، فهل تفعل النقابة؟

■ ■

■ ■



ولا وجود للمسابقات، حيث بقيت مؤسسة التأمينات الاجتماعية وفروعها في المحافظات بلا مفتشين، وعلى أصحاب العمل أن يسرحوا ويمرحوا كما يريدون وقرار الوزارة لا نفهمه إلا أنه كرمي لأصحاب العمل.

أيضاً هناك قرار آخر: المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تسعى وبشكل حثيث لاستثمار فائض أموالها، وإيجاد مصادر لزيادة مواردها والقانون /٧٨/ لعام ٢٠٠١، وأعطى لمجلس الإدارة أوسع الصلاحيات لاستثمار فائض الأموال وإبرام العقود سواء مع القطاع الخاص أو العام، وهذا ما دفع إدارة المؤسسة للبحث عن مشاريع في المجال السياحي، أو شراء العقارات، أو الفنادق وغيرها...

■ ■

تسيق العمل مع اللجان التفتيشية في مؤسسة التأمينات، ورغد المؤسسة بكادر تفتيشي كبير لمتابعة أصحاب العمل، ورصد المخالفات التي تنتهك القانون بعد تراجعهم عن مكاسب عديدة، وأعطى الحرية لأرباب العمل على حساب العامل بهدف تشجيع الاستثمار، ولكن ما حدث أن الوزارة أصدرت القرار رقم /١٩/ لعام ٢٠١٠، أنهت بموجبه عمل كل من المفتشين التأمينيين ومفتشي الصحة والسلامة المهنية في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وفروعها في المحافظات، الذين لا تتوافر فيهم الشروط المطلوبة لشغل هذه الوظيفة، والتي جاءت حسب قرار الوزارة أن يكون المفتش جامعياً، وأن المؤسسة لا تملك صلاحيات تعيين

■ ■

الاتحاد المهني لعمال النقل يطالب؛

تشبثت العمال المؤقتين وإشراك التنظيم النقابي

السككي من أحكام القانون /٥٠/ لأنها ذات طبيعة عمل خاصة، أسوة بالركب الطائر والسباح. ودعت المذكرة إلى الاهتمام بالطبابة العمالية، وتطبيق قواعد الصحة والسلامة المهنية، وإجراء الفحص الدوري للعمال، وسد النقص الحاصل في العاملين بالمواقع الإنتاجية في المؤسسة والشركة، والعمل على إشراك التنظيم النقابي عند تقييم أداء العاملين في المراحل كافة، ومنح طبعية العمل والاختصاص لجميع مستحقه، والسعي لتثبيت العمال المؤقتين الذين مضى على استخدام بعضهم أكثر من ١٥ عاماً ومازالوا مؤقتين. وقد أكد عامر شكري رئيس الاتحاد المهني لعمال النقل أن «الدفاع عن حقوق العمال وتلبية احتياجات العامل من خلال الاستماع إلى مطالبه ورأيه وإشراكه في صنع القرار، من صلب المصالح الوطنية التي ندافع عنها، وهذه من النقاط العلام التي جعلت الحركة النقابية أكثر صلابة وقوة استطاع بفضلها تحقيق العديد من المنجزات والمكتسبات العمالية، وجعلته قادراً على ممارسة مهامه الوطنية والمطلبية لتحقيق مصالح العمال والدفاع عن حقوقهم ومكتسباتهم».

■ ■

رؤساء مكاتب نقابات عمال الخدمات الصحية يدعون؛

لطبابة شاملة لجميع العاملين في القطاع الصحي

الصين تخوض اللعبة الكبرى الجديدة في أوراسيا

بدلاً من إنفاق ما يزيد عن تريليون دولار على حرب غير شرعية في العراق، أو لإنشاء قواعد عسكرية في «الشرق الأوسط الكبير» وآسيا الوسطى، دخلت الصين في المزاد الشرعي لبيع النفط العراقي

بعض دول المنطقة تتجه نحو خيار النفط كحل لمشاكلها الاقتصادية

على جبهة النفط، حتى لو باعت جميع الدول المنتهية أسماؤها بهـ«ستان» كل براميل النفط التي تنتجها لبكين، فلن تلبى سوى أقل من نصف حاجات الصين. لذلك، لا يبروي عطش الصين سوى نفط الشرق الأوسط. فوفقاً لوكالة الطاقة الدولية سوف تصل حاجة الصين للنفط إلى 11.3 مليون ب/ي، في عام 2015، حتى إذا بلغ إنتاجها المحلي أربعة ملايين برميل يومياً. ولنقارن ذلك بما تقدمه المصادر البديلة من عروض إنتاجية: أنغولا تنتج 1.4 مليون ب/ي؛ كازاخستان، 1.4 مليون ب/ي أيضاً؛ والسودان 400 ألف ب/ي.

من جهة أخرى، تنتج السعودية 10.9 مليون ب/ي، إيران 4 مليون ب/ي، الإمارات العربية المتحدة 3 مليون ب/ي، الكويت 2.7 مليون ب/ي، ويبلغ إنتاج العراق، حالياً، 2.5 مليون ب/ي، من المرجح ارتفاعه، في عام 2015، إلى أربعة ملايين ب/ي. ولكن ما تزال الصين بحاجة إلى ما يقنعها باستقرار عملية تزويدها بالنفط من هذه المنطقة، خاصة بوجود «مواقع العمليات المتقدمة» الأمريكية في الإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر وعمّان، إضافة إلى المنافرز البحرية القتالية الجواله في الخليج.

وعلى جبهة الغاز، أنفقت الصين مائتي مليون دولار على المرحلة الأولى من تجهيز ميناء غوادر (Gwadar) في إقليم بلوشستان الباكستاني، مقابل «ضمان سيادتها على منشآت الميناء». يبعد غوادر 400 كم فقط عن هرمز، وسيطرتها عليه تملك البحرية الصينية «مقراً» يسمح لها، بسهولة، مراقبة الحركة في المضيق، وربما، ذات يوم، يمكن لها اعتراض المخططات التوسعية لقوات الولايات المتحدة البحرية، في المحيط الهندي.

غير أن غوادر سيلعب دوراً مستقبلياً أكثر حيوية، فمن المحتمل أن يصبح محور التنافس بين خطي الأنابيب المثيرين للجدل: «IPI» و«TAPI»، إذ لا يمكن تشييد الخط الواصل بين تركمانستان – أفغانستان – باكستان – الهند «TAPI»، طالما تستمر قوات الاحتلال الأمريكي–الاطلسي بمقاتلة طيف القوى المقاومة المدموجة باسم طالبان الد«لبيس». أما الخط الواصل بين إيران – باكستان – الهند «IPI» المعروف باسم خط أنابيب السلام (مما يثبت حقيقة الآخر كخط أنابيب حرب، طبعاً). أما واشنطن، وفوق كل نيكياتها، زاد طينها بللاً، بمجرد اتفاق إيران وباكستان، في حزيران الماضي، على إتمام تمديد بقية القسم الإيراني–الباكستاني من الخط، مع تأكيد باكستاني لإيران بإكمال سير الخط، لاحقاً، ليصل إما إلى الهند أو إلى الصين. (لمزيد من التفصيل: انظر «أفغانستان ورقعة اللعبة الكبرى الجديدة في أوراسيا». قاسيون، 16/ تشرين1/ 2010، العدد 474، ص3).

وكيفما تلوت الأنابيب (IP، IPI، أو IPC)، سيكون غوادر نقطة الالتقاء. فإذا أجبرت الهند على الانسحاب من المشروع، بسبب ضغوط واشنطن التي تعامل إيران كما لو أنها الطاعون، فالصين الجاهرة سبق لها أن أعلنت عن رغبتها بدخوله..

يعد التحاق الهند بالخط الإيراني– الباكستاني خطوة استراتيجية عميقة الدلالة، إذ تسمح لها بتكوين سلسلة من «المقرات»، على طول ممرات تزودها بالنفط، من باكستان إلى ميانمار. وعندها، لن يكون غوادر ميناءً «صينياً» ببساطة. أما واشنطن، فمازالت تظن أن تمديد خط أنابيب «TAPI»، سيسهم في إبعاد الهند عن كسر الحصار الأمريكي المفروض على إيران. ومن جهتها، تميل باكستان المتعطشة للطاقة نحو الحليف الصيني، المتأقلم مع كل المناخات، الذي قد يلزم نفسه بتشبيد كل أنواع البنى التحتية لقطاع الطاقة في البلد المنكوب بالطوفان. باختصار شديد، إذا تطور التعاون الطاقى، غير المسبوق، بين إيران وباكستان والصين، فسوف يلحق هزيمة كبرى بواشنطن في اللعبة الكبرى الجديدة في أوراسيا، مرفقة بتراجعات جيو–سياسية وجيو–اقتصادية هائلة.

في هذه الأونة، تقوم أولويات استراتيجية بكين على التقدم بحذر نحو استجلاب الطاقة من مصادر متنوعة، تشمل روسيا وبحر الصين الجنوبي وآسيا الوسطى وبحر الصين الشرقي، والشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا الجنوبية طالما أن الصين تثبت، حتى الآن، حریفيتها في طريقة لعب الأوراق المتوفرة لديها في «حرب» باييلانستان، فسوف تبرز قريباً على حقيقتها، يد الولايات المتحدة الأمريكية (التي تلفت حول روسيا، وتلكز الصين، وتقصي إيران). يد الغش والخداع.



المتحدة بسرعة في أية مواجهة مستقبلية مع واشنطن، ولذلك فإن كثيف الصين جهودها لتطوير استراتيجيات طاقة آسيا الوسطى على أساس توسع الخطوط البرية، يمكن اعتباره ترجمة لرغبتها بالاستغناء عن هرمز ومالاکا، وترحبياً يخط أنابيب يدشن طريق الحرير الجديد، من ضفاف بحر قزوين إلى «زينغجيانغ»، أقصى غرب الصين.

تستحوذ كازاخستان على 3 ٪ من احتياطي النفط العالمي، ولا يبعد أكبر حقولها النفطية كثيراً عن الحدود الصينية، لذلك تعدها الصين مزوداً بديلاً، عبر خطوط الأنابيب المستقبلية التي ستربط حقول النفط الكازاخية بمصافي نفط غربها الأقصى. وفي الواقع، باشرت الصين أولى مغامرات باييلانستانها متعدد الجنسيات، من خلال مشروع نفط الصين– كازاخستان 2005، بتمويل من عملاقة الطاقة الصينية «CNPC». كما يتوقع القادة الصينيون أن تلعب روسيا دوراً هاماً في خطط الهروب– البروز الصيني البري، أيضاً. فعلى الصعيد الاستراتيجي يساهم هذا التعاون في عملية تكامل المنطقة من حيث الطاقة، وبعد عامل تتمين للشراكة الروسية الصينية، سواء في منظمة شنغهاي أو في مجلس الأمن الدولي.

عندما يتعلق الأمر بالنفط، يصبح خط أنابيب «ESPO» (Eastern Siberia–Pacific Ocean)) الضخم عنواناً للعبة. بعد أن بدأ، في آب المنصرم، تشييد 4000 كم من القسم الروسي للخط الذي سيمتد من «تاشيت» شرقي سيبيريا إلى «ناخودكا»، وفي أواخر أيلول، دشتن موسكو وبكين خطأ بطول 999 كم، من «سكوفوردينو» الروسية إلى مركز البتروكيميايات، داكينغ، شمال شرق الصين.

والى جانب ما سبق، توجد توترات مكتومة بين الصين وروسيا في القضايا المتعلقة بالطاقة، فالقيادة الروسية تشعر بقلق مبرر من تسارع تقدم الصينيين داخل آسيا الوسطى، الذين كما تصرفوا في إفريقيا، يتصرفون في آسيا الوسطى، فينشئون السكك الحديدية ويقدمون القطارات عالية التقنية، مقابل الحصول على امتيازات النفط والغاز.

وبرغم التوترات بين الصين وروسيا والولايات المتحدة، مازال الوقت مبكراً على التنبؤ من سينتصر في اللعبة الكبرى الجديدة في آسيا الوسطى، لكن أمراً واحداً يبدو واضحاً في الوقت الحالي: تزداد قوة دول آسيا الوسطى، كلاعين أساسيين متحكمين بحقوقهم، حيث تحاول روسيا ألا تفقد السيطرة، وترمي واشنطن جميع أوراقها في خطوط أنابيب يراد منها تجاوز روسيا، في حين ترهن الصين وقتها الثمين من أجل مستقبلها الوسط آسيوي. وكأنتا من كان الخاسر في اللعبة، يطيب لآسيا الوسطى جني الفوائد .

مؤخراً، اختار غوريانغولي، الزعيم التركماني، التوجه نحو الصين لطلب قرض إضافي بقيمة 4.18 مليار دولار، من أجل تطوير أكبر حقول بلاده النفطية، «يوليتان» الجنوبي (وصرفت الصين ثلاثة مليارات لتحسينه، سابقاً). فخر بيرقراطيو الطاقة في بروكسل صرعى، لأن الحقل طار من بين أيديهم، بطاقته الاحتياطية البالغة 14 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، أي ما يكفي لإغراق الاتحاد الأوروبي بطاقة الغاز لمدة تزيد عن عشرين عاماً!!.

في عام 2009، تم تقدير حجم احتياطي الغاز المكتشف في تركمانستان بـ1.8 تريليون متر مكعب، رابع أكبر احتياطي بعد روسيا وإيران وقطر. مع ذلك، يشكك الخبراء في قدرة الجمهورية الوسط آسيوية ذات المساحة البرية الشاسعة، على ضخ الغاز لكل هذه الدول مجتمعة، الصين وإيران ودول أوروبا الغربية، وفوقها روسيا (التي امتصت 70 ٪ من مخزون تركمانستان قبل إنشاء خط الأنابيب باتجاه الصين).

حالياً، تتبع تركمانستان غازها للصين: عبر خط الأنابيب الأطول في العالم، بطول يبلغ سبعة آلاف كم، وبطاقة 40 مليار متر مكعب في السنة. وروسيا: 10 مليار، بعد أن كانت 30 مليار حتى عام 2008. وإيران: 14 مليار. ودائماً، يفرش غوريانغولي وعملاقة الطاقة الروسية «غازبروم» السجاد الأحمر للرئيس الإيراني نجاد، ترحيباً بالزائر المفضل لديهم.

تصدر الصين رأس القائمة حالياً، ولا يتسع المجال للشك في أن آسيا الوسطى ستكون هي المزود الأول والرئيسي للصين بالغاز الطبيعي. ومن ناحية أخرى، إثبات تركمانستان بالممارسة، أنها نذرت صادرات غازها المستقبلية للصين وروسيا وإيران، يعني القضاء الفعلي على مشاريع إنشاء مختلف أنواع خطوط الأنابيب العابرة لبحر قزوين التي حبدت إنشاءها واشنطن ومجموعة دول الاتحاد الأوروبي، على الدوام.

بارتفاع مستوى إنتاج النفط في ذاك البلد المضطرب. وحتى ذلك الحين، يبقى الشق الإيراني من معادل طاقة أوراسيا هو الذي ينهك أعصاب قادة الصين.

استثمرت الصين نحو 120 مليار دولار في قطاع الطاقة الإيراني خلال السنوات الخمس الفائتة، وإيران هي ثاني أكبر مزود للصين بالنفط، بما يمثل 14 ٪ من مجمل وارداتها؛ علاوة على توظيف عملاقة الطاقة الصينية «سينوك» 6.5 مليار دولار إضافي في مجال بناء مصافي النفط في إيران. ونظراً لآثار العقوبات الشديدة عليها وسوء التدابير الاقتصادية تفتقر البلد لمصادر التكنولوجيا العالية، ويتعثر قطاعها الصناعي المتعب بنوياً. وقد أعلن مدير الشركة الوطنية الإيرانية للنفط أحمد غالباري، أن إيران ما تزال بحاجة إلى استيراد الآلات وقطع الغيار من الصين.

قد تكون العقوبات مهلكة، إذ تؤدي إلى إعاقة حركة الاستثمار وزيادة تكاليف التجارة بمقدار 20 ٪، وتقليص شديد لقدرة طهران على الاقتراض من الأسواق العالمية. ورغم ذلك، ارتفع حجم تبادله التجاري مع الصين، بنسبة 33 ٪ إلى مبلغ 27 مليار دولار في عام 2009. فبينما كان الغرب يصفعها بالعقوبات، والحظر، والحصارات، حضرت إيران، ببطاء، نفق عبورها إلى الصين وروسيا، والهند المفتقرة للطاقة، وجميعها تكثف استثماراتها في إيران على العكس من دول الغرب، بسبب سهولة الحصول على الامتيازات من الحكومة الإيرانية، والرخص النسبي لتكاليف بناء منشآت البنية التحتية؛ ولأن التواجد في الداخل، فيما يتعلق باحتياطات الطاقة الإيرانية، حاجة وضرورة لكل بلد تريد أن تصبح لاعباً أساسياً في باييلانستان، رفعة شطرنج الخطوط الرئيسية للطاقة التي تجري عليها معظم أدوار اللعبة الكبرى الجديدة في أوراسيا. ودون أدنى شك، تتوجه كل دولة من الدول الثلاث بالحمد للرب الذي أرسل واشنطن كي تيسر عليهم الأمر (والربح)..!

باستثناء قلة في الولايات المتحدة، لا يعرف الأمريكيون أن السعودية (التي تسلحها واشنطن حتى الأسنان) عرضت على الصين تزويدها بكمية النفط نفسها التي تستوردها حالياً من إيران، بسعر أرخص بكثير. لكن بكين رفضت الصفقة لأنها تنظر إلى إيران كحليف استراتيجي رئيسي على المدى الطويل. وكما لو أن مشكلات إيران البنوية لم تكن كافية، لم تقم الدولة بما يكفي لإضفاء التنوع على اقتصادها إلا في مجال صادرات النفط والغاز الطبيعي طيلة ثلاثين عاماً مضت؛ وازداد التضخم بنسبة تزيد عن 20 ٪؛ وارتفع معدل البطالة بما يزيد عن 20 ٪؛ كما يتواصل نزيف عقولها بهروب خريجي الجامعات الشباب إلى الخارج. وليس هذا سوى غيض من فيض.

وترغب إيران أن تصبح عضواً كامل الحقوق في منظمة شنغهاي (اتحاد تعاوني متعدد المجالات اقتصادياً وعسكرياً، كنظير آسيوي لحلف شمال الأطلسي)، حيث لاتزال عضواً مراقباً فيها لأن المنظمة لا تقبل في صفوفها أية دولة خاضعة لعقوبات من الأمم المتحدة. وبمعنى آخر، تحبذ طهران وجود حماية لها من قوة عظمى في مواجهة احتمال تعرضها لهجوم أمريكي أو إسرائيلي. إنما، مهما تقدمت إيران نحو لعب دور رئيسي في لعبة طاقة آسيا الوسطى بفضل روسيا والصين، من المستبعد أن تخاطر أي من هاتين الدولتين بدخول حرب مع الولايات المتحدة لاندقاذ «النظام في إيران».

الهروب الكبير

من وجهة نظر بكين، «الهروب من هرمز ومالاکا» هو أنسب عنوان يمكن أن يحمله الفيلم الدائرة أحداثه حول النزاع الأمريكي الإيراني المستعصي، والتنافس الأمريكي الصيني الاستراتيجي الهائج في باييلانستان.

حيث مضيق هرمز» هو تسمية لعنق الزجاجة الكامن استراتيجياً، وهو قبل أي شيء، بوابة العبور الوحيدة للخليج العربي التي تمر منها حالياً 20 ٪ من واردات النفط الصينية. يبلغ عرضه في أضيق نقاطه 36 كم، حيث تقع إيران إلى الشمال، وعمان إلى الجنوب، ويموج قلق قادة الصين من التواجد الدائم لأسراب حاملات الطائرات الأمريكية المقاتلة، بمخافرها الثابتة ودورياتها الجواله. أما «مضيق مالاکا» حيث سنغافورا شمالاً واندونيسيا جنوباً، هو تسمية لعنق الزجاجة الثاني، ويمر عبره 80 ٪ من واردات النفط الصينية. يبلغ عرضه 54 كم، في أضيق نقاطه، ولا يختلف عن مضيق هرمز من حيث تواجد تشكيلة «صنع في الولايات المتحدة الأمريكية» للخفارة والدوريات. كلا المضيقتين يمكن أن يغلقا، أو تسيطر عليهما بحرية الولايات

التي يمكن أن تغلقا، أو تسيطر عليهما بحرية الولايات

اللعبة الجديدة في آسيا الوسطى: الصين تتجه نحو خيار النفط كحل لمشاكلها الاقتصادية

◀ بببي إسكوبار
ترجمة: موفق إسماعيل

ربما يتفق المؤرخون في المستقبل، على أن تاريخ طريق حرير القرن الواحد والعشرين قد بدأ من 14 كانون الأول 2009. يوم افتتح رسمياً، مشروع إنشاء خط أنابيب يربط تركمانستان الغنية نفطياً، بإقليم «زينغجيانغ»، أقصى غرب الصين (عبر كازاخستان وأوزبكستان)، الأمر الذي يتباهى بتكثيفه الرئيس التركماني ذو الاسم الفاخر «غوريانغولي بيرديمحمدوف»، بالقول «لا يحمل المشروع قيمة تجارية أو اقتصادية فقط، بل وسياسية أيضاً، فالصين، بسياستها الحكيمة بعيدة النظر، أصبحت واحدة من ضامني الأمن العالمي».

بعيداً عن الحرب

يكمّن جوهر المسألة في أن اقتصاد شنغهاي، وغوانغجو، وهونغ كونغ، سيلعب أعلى ذراه، بحلول عام 2013، بفضل الغاز الطبيعي القادم عبر خط أنابيب آسيا الوسطى البالغ طوله 1833 كيلومتراً، والمجهز للعمل بطاقته القصوى. وخلال السنوات القليلة القادمة، سوف تتدقّ مدن الصين الكبرى طعم احتياطي نفط العراق المقدّر بـ115 مليار برميل، في أقلّ التقديرات، لكنه يصل على الأغلب إلى 143 مليار برميل، لتتقدم بذلك على إيران، الأمر الذي لم يحسبه جيداً جنرالات أركان إدارة بوش عندما أطلقوا حربهم العالمية على الإرهاب.

عطش الاقتصاد الصيني يجعله قابلاً لامتنصاص الكثير، والتطلع للأكثر، دافعاً بكين للحصول على النفط من العراق وكازاخستان، والغاز الطبيعي من تركمانستان. وبدلاً من إنفاق ما يزيد عن تريليون دولار على حرب غير شرعية في العراق، أو لإنشاء قواعد عسكرية في «الشرق الأوسط الكبير» وآسيا الوسطى، استخدمت الصين شركاتها النفطية لتحصل على بعض ما تحتاجه من طاقة عبر الاشتراك في المزاد الشرعي لبيع النفط العراقي.

في هذه الأثناء، أحسنت الصين عملاً بعدم إرسال جندي واحد خارج حدودها، وعدم السماح بجرحها للغوص في مستنقع أفغانستان الأبدى. وعوضاً عن ذلك، أبرمت الصين ببساطة، اتفاقاً تجارياً مباشراً مع تركمانستان. مستفيدة من خلاف الأخيرة مع موسكو، أنشأت لنفسها خط أنابيب سيزوردها بجزء كبير من الغاز الذي تحتاجه.

لا عجب في أن ريتشارد مورنينغستار، قيصر طاقة حكومة أوباما، في أوراسيا، أجبر على الإقرار أمام لجنة استماع تابعة للكونغرس، أن الولايات المتحدة لا تستطيع منافسة الصين عندما يتعلق الأمر بثروات آسيا الوسطى الطاقية. وبأليته أوصل الرسالة ذاتها للبتنغاون!!

ذاك المُعادل الإيراني

في الصين، يولون مسألة تنوع مصادر الطاقة أهمية كبيرة جداً. عندما وصل سعر برميل النفط إلى 150 دولاراً، في عام 2008، قبل أن تطلق الولايات المتحدة أزمتهما المالية عالمياً، درجت وسائل الإعلام الصينية على تسمية الشركات النفطية الكبرى بهـ«تماسيح البترول الدولية»، مشيرة إلى ما يعني ضمناً أن هدف أجندة الغرب الخفية هو إيقاف مسيرة التنمية في الصين.

تستطيع الصين وحدها امتصاص 28 ٪ من احتياطي النفط العالمي الموجود في العالم العربي. وقلة يعلمون أن الصين هي خامس دولة منتجة للنفط عالمياً، بطاقة 3.7 مليون برميل يومياً (ب/ي). أقل من إيران وأعلى، بقليل، من المكسيك. في عام 1980، استهلكت الصين 3 ٪ من النفط العالمي، أما الآن فهي تستهلك 10 ٪ منه، مما يجعلها ثاني أكبر مستهلك للنفط بعد تجاوزها اليابان، رغم أنها بعيدة عن اللحاق بالولايات المتحدة الأمريكية التي تلتهم 27 ٪ من نفط العالم سنوياً. وطبقاً لوكالة الطاقة الدولية (IEA)، سوف تبلغ الصين 40 ٪ من الطلب العالمي على النفط، بحلول عام 2030، مما يعني أنها ستحقق نمواً سنوياً بمعدل 6 ٪ «فقط».

تتحكم المملكة العربية السعودية بـ13 ٪ من إنتاج النفط العالمي، ولذلك ليست مصادفة أن تصبح السعودية بضخها 500 ألف ب/ي، أحد أهم مزودي الصين بالنفط، إضافة لإيران وأنغولا. وإذا سارت الأمور كما يجب، فسوف تضيف بكين العراق إلى قائمة المزودين، ما بين عامي 2013 و2014، لكن الأمر مشروط

اللعبة الجديدة في آسيا الوسطى: الصين تتجه نحو خيار النفط كحل لمشاكلها الاقتصادية

عرضت السعودية على الصين تزويدها بكمية النفط نفسها التي تستوردها من إيران بسعر أرخص بكثير.. لكن بكين رفضت الصفقة لأنها تنظر إلى إيران كحليف استراتيجي رئيسي على المدى الطويل

على أعتاب الخطة الخمسية الحادية عشرة..

استحقاقات غير مدركة الأبعاد والأخطار حكومياً!

نداء من المتضررين:

فلتُفتح معاصر «تلكخ»!

رفع أصحاب معاصر الزيتون في منطقة تلكخ عريضة «إلى من يهمه الأمر» في رئاسة مجلس الوزراء، راجين فيها التريث بإغلاق معاصرهم ريثما ينتهي موسم العصر لهذا العام..

تقول العريضة:

«يرجى الموافقة على شمولنا بقراركم رقم ٧٠١/ و/ ١٠ تاريخ ٢٠١٠/٥/٥ الموجه إلى رؤساء الوحدات الإدارية، والمتضمن بالنسبة للمعامل والمنشآت والمحلات الصناعية، التريث باتخاذ أي إجراء باتجاهها لحين تحضير المناطق المحددة لإقامة هذه المنشآت، ونحن مستعدون إلى الانتقال إلى الأماكن المحددة التي تحددها المحافظة لهذه المعاصر.. ونتعهد بتنفيذ كافة الشروط البيئية أثناء العمل.. حيث لم يبق سوانا مغلقاً أبوابه بسبب توجيهات وأوامر الوحدات الإدارية، علماً أن عملنا لا يتجاوز تقريباً مدة شهر في السنة، أي خلال هذه الفترة، وهذا الشهر هو خارج أوقات السياحة..

إننا نرفق لكم صورة عن كتاب رؤساء الجمعيات والمخاتير الذين يطلبون بها السماح لنا بالعمل، وصورة عن قرار السيد المحافظ بكل تقدير واحترام. ونحيطكم علماً بأن معظم المعاصر أنشئت بموجب قروض مصرفية باهظة تقدر بالملايين، وليس بمقدور أصحابها تسديد هذه القروض كون المعصرة مغلقة. كما سيؤذي الإغلاق إلى حرمان بعض العمال من فرص العمل التي كانت تؤمنها لهم هذه المعاصر.

أما بالنسبة للمزارعين، فيؤدي إغلاق المعاصر إلى

النتائج التالية:

إن تأخير عملية عصر الزيتون يؤدي إلى إنتاج زيت سيء غير مطابق للمواصفات الغذائية المطلوبة.

تكبيد المنتج أجور نقل المحصول إلى محافظات أخرى مثل طرطوس التي لم يطبق على معاصرها ما طبق على معاصر منطقة تلكخ.

لذا نلتمس النظر إلى أوضاعنا المادية والنفسية بعين الرأفة والعطف والتجاوب كوننا نضررنا مادياً، وأنهكنا نفسياً نحن والمزارعين، ونرجو المبادرة إلى معالجة واقعنا الأليم بأقصى سرعة، خصوصاً مع اقتراب موسم قطاف الزيتون.

ودتمم سنداً للفلاح الكادح الذي يشكل الدعامة الرئيسة للوطن ونرجو رفع الظلم عن أصحاب المعاصر ودمتم نصيراً لكل مظلوم.

وفيما يلي موجز كتاب رؤساء الجمعيات الفلاحية ومخاتير القرى الزراعية:

«إلى من يهمه الأمر..

نحن الموقعين أدناه . رؤساء الجمعيات الفلاحية ومخاتير القرى الزراعية في منطقة تلكخ ـ محافظة حمص ـ نعرض ما يلي:

إن منطقة تلكخ تحوي حيازة آلاف الهكتارات المشجرة بالزيتون، وهي المصدر الرئيسي الوحيد لدخل المزارعين. وقد علمنا أن معاصر الزيتون في المنطقة المذكورة قد أغلقت من قبل الوحدات الإدارية التي تتبع لها هذه المعاصر، والإغلاق يؤدي لأضرار كبيرة.. (مكرر)

لذا نرجو معالجة موضوع إغلاق المعاصر في المنطقة بالسرعة القصوى، لاقتراب موسم قطاف الزيتون، ونحن كلنا ثقة بأن القيادة السياسية تدعم تطوير الإنتاج الزراعي، وتدعم المزارع المسكين الذي يجمع محصوله بعرق جبينه وعلى حساب صحته وصحة أولاده.

نرجو أخذ كتابنا بعين الاعتبار، وإعادة تشغيل المعاصر»..

■ ■

نزار عادلة

لم تلحظ الإجراءات الاقتصادية التي تمت في سورية في السنوات الخمس الماضية وحتى الآن، السياسة الاجتماعية إلا في تصريحات رئيس الوزراء، والنائب الاقتصادي، والوزراء.. بينما الآثار السلبية الاقتصادية- الاجتماعية التي تمخضت عن هذه الإجراءات كانت هائلة، وكان من أبرز نتائجها تراجع دور الدولة التتوي، الذي أدى للضغط على إمكانية توليد فرص عمل في القطاع العام، في حين بقي القطاع الخاص عاجزاً في ظروفه الراهنة وطبيعة رساميله وهياكلها ومصادرها على ردم الفجوة الاستثمارية، أو الوفاء بمتطلبات تحسين معدل الاستثمار الذي استهدفته الخطة الخمسية العاشرة، وهذا ما انعكس على إمكانيات خلق فرص عمل جديدة في سوق العمل بما يتناسب مع عرض العمل السنوي بحدود ٢٥٠/ ألف نسمة.

بين البطالة والتهرب الضريبي

وصلت البطالة إلى رقم مخيف، وحدثت زيادة في عدد الفقراء وتدهورت الأحوال المعيشية لأكثرية الشعب، ولم يلمس المواطن (حسنات) السياسة المالية رغم مرور سنوات على تعديلها وتتالي الحديث عن إعادة توزيع الدخل لمصلحة الفقراء.. فالمتسوى الضريبي الذي يشكل ١٢٪/ ليس لديه القدرة على إعادة توزيع الدخل، بينما يصل في الدول الصناعية إلى ٤٠٪/ حيث يستطيع عند ذلك أن يلعب الدور المتميز في تمكين الدولة من لعب الدور الاجتماعي المناط بها . يرافق ذلك بأن ما جرى على الصعيد الاقتصادي لم يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي، وانخفضت الشرائع الضريبية من ٢٥٪. ٢٥٪/ وأدى تخفيض ضريبة الشركات إلى زيادة الدخول لدى الأغنياء، وزاد من حجم ثرواتهم ومدخراتهم، وبالتالي ما زال معدل النمو الاقتصادي في أدنى الحدود مقارنة مع الإصلاح المالي، وكان هدفه كما يقول وزير المالية بشكل دائم، حفز النمو، وزيادة معدلات الاستثمار. ورغم توسيع قاعدة التكليف ما يزال القسم الأكبر من الدخول العالية جداً تحصل على إعفاءات ضريبية..

لقد أعفى التشريع المتاجرة بالعقارات من أية ضرائب مما فسخ المجال أمام اشتداد المضاربة وخسارة الدولة مبالغ طائلة، مع استمرار التهرب الضريبي الذي يعتبر السمة الغالبة للنشاط المالي والاقتصادي. وقد بشرت الإصلاحات والخطة الخمسية العاشرة بالضمان الصحي، ولكن لم يرصد له في الخطة سوى ٢٪/ من الحاجة الفعلية، فتضاغت الانعكاسات الاجتماعية السلبية على المواطن، وسوف تتضاعف في السنة الأولى من الخطة الخمسية القادمة، وذلك من خلال حزمة من الإجراءات سوف تتخذ على الصعيد الصحي والتعليمي من خلال ليس تقليص الخدمات الاجتماعية فقط، وإنما إنهاء هذه الخدمات نهائياً.. إنهاء الخدمات المجانية في مشا في الدولة ودفع رسوم، وذلك تحت يافطة صناديق الضمان الصحي الموجودة في الشركات والنقابات رغم محدودية الإنفاق على الصحة سنوياً والذي لا يتجاوز اسماً/ ٧١ مليار ل.س، وفعلياً أقل من ذلك، ويساهم القطاع العام بحوالي ٢٨/ مليار، والخاص بحوالي ٤٣/ مليار، ويشكل الإنفاق على الصحة ١، ٦٪/ من إجمالي الدخل الوطني.

إنخفاض قدرة الإنتاج الوطني

علماً أن ٦٦٠٪/ ألف عامل من أصل مليون ونصف، غير مستفيدين من الرعاية الصحية، إذ أن عدد العاملين في القطاع العام يفوق المليون، موزعين على قطاعتين: القطاع الاقتصادي وعدد عماله ٢٧٥/ ألف عامل، بينما يصل عدد عمال القطاع الإداري إلى ٦٧٥/ ألف عامل، ويقول اتحاد العمال في مذكرة رفعت إلى الجهات الوصائية: إن المستفيدين من الرعاية الصحية هو مجموع العاملين في القطاع الاقتصادي فقط،

بالإضافة إلى ١٥/ ألف عامل من القطاع الإداري، وبالتالي يصبح عدد المستفيدين ٢٨٠/ ألفاً، بينما يحرم من الرعاية الصحية ثلثا العاملين، علماً أن الكلفة السنوية للعامل الواحد المشمول بالطبابة في الجهات العامة ٤٤٩٨/ ل.س سنوياً، تحدث رئيس الوزراء في اجتماع عقد في شهر شباط الماضي أمام قيادات الجبهة الوطنية عن الضمان الصحي وصدر بعد ذلك مرسوم حوله وحتى الآن لم ينفذ شيء، والسؤال أي نوع من الضمان الصحي سوف يطبق ومن يتكفل بنفقاته والمخيف هنا أن يكون هذا القرار أو هذا الرسوم قد صدر لمصلحة شركات التأمين الخاصة وهذا هو الأرجح.

منذ أشهر ومع إعداد الخطة الخمسية الحادية عشرة والفريق الاقتصادي يشهد مناقشات مغلقة من أجل رفع الدعم عما تبقى من دعم، والمسألة هنا رفع الدعم عن الدقيق، أي عن رغيف الخبر، تحت يافطة إرهاب خزينة الدولة بالمليارات من الليرات السورية بسبب تهريب الطحين، وهنا تثبت الحكومة عجزها، وتحمل هذا العجز للمواطن، وبالمحصلة سوف يدفع الاقتصاد السوري الثمن ذاته الذي دفعه مع تحرير أسعار النفط، والوقائع تقول إن زيادة أسعار المازوت محصلتها زيادة كلف الإنتاج في كل القطاعات من صناعة وزراعة ونقل وسياحة، وبالتالي انخفاض قدرة الإنتاج الوطني على المنافسة في الداخل والخارج، ما يعني إغلاق آلاف المعامل والورش وتحول أصحابها إلى تجار وسماسرة، وهذا بدوره سينتج عنه تدهور اجتماعي ومعيشي لـ/ ٨٠٪ من الشعب السوري، وهم في الأساس تحت خط الفقر حسب الإحصاءات الرسمية.

ظاهرة الانقسام الطبقي

سياسة الدعم التي طبقت في العقود الماضية في سورية هي من السياسات التي ساهمت في ترسيخ قيم العدالة في المجتمع السوري، وساهمت في تحسين المؤشرات الاقتصادية، ولاسيما النمو في القطاعات المنتجة المادية الزراعية والصناعية. والتساؤل: ألم تزل الحاجة ملحة لاستمرار الدولة في تقديم الدعم وخاصة لبعض مكونات السلة الغذائية الخبز والسكر والرز، سيما وأن من أهم مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعية كما يقول النائب الاقتصادي: تحقيق العدالة في التوزيع، والعمل بكفاءة اقتصادية في كل القطاعات، وهو الأمر الذي لا يتناقض مع أهداف سياسة تقديم الدعم.

كان للدعم السعري للمشتقات النفطية أهداف اجتماعية تتمثل في مكافحة الفقر والبطالة، أيضاً له أهداف سياسية تتسجم وتتقاطع مع الأهداف الاجتماعية حيث أن أسعاراً أقل تعني



بالمحصلة منتجاً وطنياً ذا قدرة تنافسية أعلى، وتعني أيضاً مكوناً مهماً من مكونات البيئة الاستثمارية ولاسيما في قطاع الإنتاج المادي، أيضاً فإن لسياسة الدعم هدفاً سياسياً يتمثل في تحقيق أعلى درجات الاستقرار الأمني والسياسي.

ولكن يبدو أن الفريق الاقتصادي لا يفكر إلا في تنفيذ توصيات البنك الدولي، وإذا كان يسير في سياسته تحت يافطة تخفيض العجز في الموازنة، فإن لهذا التخفيض مداخل عديدة أهمها الإصلاح الضريبي وقمع التهرب فيه ومنه، ووقف التهرب الجمركي، والفساد الذي استشرى في كل مفاصل الدولة.

والسؤال أيضاً: أين الأهداف الاجتماعية التي تتحدث عنها الحكومة؟ أليس رفع الدعم جزئياً في الخطة الخمسية العاشرة والتفكير الآن في رفع الدعم نهائياً عما تبقى هو سياسة الصندوق والبنك الدوليين، ويعني إفقار الفقراء واغناء الأغنياء، ويعني بشكل واضح زيادة تركز الثروة بأيدي قليلة في المجتمع، وعميق ظاهرة الانقسام الطبقي فيه؟

يضاف إلى ذلك أن هذه السياسات ستجعل الاقتصاد، بل جعلته فعلاً رهناً لأمزجة المضاربين وأصحاب رؤوس الأموال، وعرضته لتلقي الصدمات الآتية من الخارج مرة تلو المرة.

رفع الدعم عن التعليم

تؤكد مقررات حزب البعث والدستور السوري على:

– تحقيق ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص.

– تنفيذ سياسة التعليم الإلزامي.

– ربط خطط التعليم الفني بخطط التنمية الاقتصادية لمواجهة الحاجات المتجددة للاقتصاد الوطني، واستيعاب الطلاب جميعهم وقيولهم في الجامعات السورية.

– مجانية التعليم بدءاً من الابتدائي حتي آخر مرحلة، وقد حققت الخطة الخمسية «إنجازات» هامة جداً في هذا المجال من خلال فتح الطريق أمام القطاع الخاص ليصول ويجول في قطاع التعليم مع تبريرات مفادها عدم وجود إمكانية لدى الحكومة للتوسع في افتتاح جامعات.. والآن وبعد تجربة عشرات الجامعات العربية والأجنبية والسورية الخاصة ما هي المحصلة؟

عشرات الآلاف من الطلاب يهيمنون على وجوههم لعدم استطاعتهم دفع الأقساط في الجامعات الخاصة، والتي لا يهمها سوى الربح على حساب الشعب، وهذا يعني المزيد من البطالة والبطؤس.. والخطرير الآن أن الخطة الخمسية الحادية عشرة تتجه لرفع الدعم عن قطاع التعليم بشكل عام.. فأين يمضي بنا الليبراليون الجدد؟ وهل ستتحمل البلاد تبعات ذلك؟.

■ ■

أحجية التفاح؛ تدني السعر للفلاح وارتفاع أسعار السوق

مبيعه وهذا إذا استثنينا جهد الفلاح وتعبه لذلك أنا أقوم ببيع منتوجي من التفاح إلى معامل الخل وهذا بدل من وضع محصولي في النفايات، بالرغم من ارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلك وفي هذا الكثير من الظلم بالنسبة للفلاح لأن التاجر يحصل على الأرباح الفاحشة من ثمن التفاح كوسيط بين المنتج والمستهلك دون أي جهد أو تعب.

من يحمي الفلاح والمستهلك من جشع التجار؟

هذا السؤال حير معظم المواطنين في ظل سيطرة أصحاب المال على السوق لكن وبالرغم من وجود الجمعيات التعاونية الفلاحية التي أسست لتكون الحامي للفلاح حسب المرسوم رقم١٢٧ لعام ١٩٦٤ فإنها لم تقم بدورها الذي أخذته على عاتقها، ويضاف إليها هيئة حماية المستهلك التي أنشئت حسب المرسوم رقم ٢ لعام ٢٠٠٨ لتكون الهيئة التي تدافع عن حقوق المستهلك لكن هذه الهيئات والجمعيات لم تحم لا الفلاح ولا المستهلك وذلك بسبب سيطرة التجار على مقدرات الوطن وخيراته.

وفي النهاية لايد من الإشارة إلى استغلال التجار وأصحاب رؤوس الأموال لكل عامل أو فلاح وبالتالي سيطرة الغني على الفقير في ظل عدم وجود القوانين التي تحمي المواطنين الفقراء والطبقة الكادحة فهل من المعقول أن يأخذ التاجر القسط الأكبر من سعر التفاح؟ وأين الرقابة القانونية للدولة المتمثلة في دائرة التموين لضبط الأسعار فيما يتناسب مع حاجة الفلاح والمواطن؟ وهل فقد الفقير السوري حق المواطنة في الدولة؟

حمص ـ جوني الياس

بعيداً عن ارتفاع أسعار الخضار والفواكه بكل أشكالها وألوانها بعد موجة الحر التي قضت على الخضار، إضافة إلى تلاعب التجار بكميات العرض والطلب (الذي زاد الطين بلق) تأتي أسعار مبيع التفاح المتدنية بشكل لا يوصف، إذ بلغ سعر الكيلو الواحد خمس ليرات وسطياً، وتجدر الإشارة هنا أن هذا هو السعر الذي يبيع به الفلاح، لكن المواطن يشتري الكيلو الواحد بشكل وسطي بخمس وعشرين ليرة سورية، والمسؤول عن هذا التناقض هو الاحتكار التجاري لكميات كبيرة من التفاح وخزنها في البرادات دون قيد أو رقيب فيتحكم التاجر بقانون العرض والطلب، فيرفع السعر ويخفضه طبقاً لمصلحه، ويأتي ذلك في غياب دور الرقابة وخصوصاً مديرية حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد والتجارة.

ظلم للفلاح:

يتناسب هذا الظلم للفلاح طرداً مع زيادة سيطرة التجار على السوق حيث يقوم الفلاح ببيع محصوله بثمن زهيد ليحتكره التاجر فيتحكم بالعرض والطلب وبالتالي يتحكم بالأسعار وضحية هذه اللعبة في هذا العام كان مزارعي التفاح حيث قال المزارع فرج النحاس: عانيت لهذا الموسم كثيراً من انخفاض أسعار التفاح حيث تراوح سعر تسويق الكيلو غرام الواحد من عند الفلاح بين الليرتين والعشر ليرات في حين أن تكلفة الكيلو الواحد تصل إلى حوالي الخمس عشرة ليرة بين رش المبيدات وفلاحة الأرض و ثمن الصناديق البلاستيكية لوضع التفاح فيها وهذا ظلم للفلاح.

أما الفلاح بشارة دريزي فقال: تكلفة إنتاج مادة التفاح أعلى من سعر

فلاحو الرقة على شفير الجوع!

ثمن السماد والفلاحة وغيرها.. وما معهم من استحقاقات الدفع شيء.

ويؤكد فلاحو الرقة أنه قد تم تسويق موسم القطن لبعض الفلاحين في قرية حطين وهي لا تبشر بالخير، ومنهم من قام بتضمين موسمه للرعي بدون قطاف لأنه لا يحوي ثمراً، ويؤكد مشهد القطن وهو متضرر وعدم حمله للثمار، واقع الصورة للعيان، ويشت صحة الضرر الكبير بموسم القطن..

ويشرح الفلاحون أن رئيس رابطة الثورة قد اطلع على ذلك، وشاهد على أرض الواقع بأنه لا يوجد من الموسم إلا الشيء القليل، وقد قامت اللجنة المشكلة من اتحاد فلاحي الرقة ورابطة الثورة ومندوبين من الاتحاد العام بمعاينة الأضرار، وقاموا بالكشف على بعض حقول الفلاحين بقرية حطين وشاهدوا الواقع السيئ الذي لا يبشر بالخير.. لذلك، فإن المطلوب والمرتجى هو تأجيل دفع الديون، والتعويض عن الأضرار الحاصلة، ومساعدة الفلاحين على تجاوز المحنة بكل الأشكال والوسائل، وإلا فعلى الزراعة السلام..

لحقت أضرار هائلة بالزراعة والمزارعين في المحافظات كافة في المواسم القليلة الماضية، ولم يسلم محصول من أي نوع إلا ما ندر، تارة بسبب المناخ والجفاف والأوبئة، ومعظم الأحيان بسبب السياسات الزراعية التي ما انفكت تفتك بالزراعة وتدفع بالعاملين بها إلى شفير الجوع والعوز.

وفي الموسم الحالي أصيب موسم القطن في معظم المحافظات، وخصوصاً في محافظة الرقة، بالدودة الشوكية، كما لم يسلم من العوامل الجوية، وإذا أضفنا إلى ذلك سوء البذار لاكتملت اللوحة، وتم إدراك مدى الضرر الفادح الذي أصاب الفلاحين، والمشكلة أن الأمور لن تتوقف عند هذا الحد، بل سيأتي سريعاً هم الديون التي على الفلاحين دفعها للمصارف الزراعية ومتطلبات المعيشة المتزايدة وتفاقم الهموم كافة.

من هذا المنطلق، وضمن هذه الظروف، توجه فلاحو الرقة بنداء إلى القيادة السياسية للبلاد، شارحين فيه هذه الأحوال المتردية، ومبينين أن ٩٠٪/ بالمائة من الفلاحين مدينون بقيمة الري والأعمال الزراعية الأخرى ومن

العنف ضد الأطفال.. والتخلف الاقتصادي- الاجتماعي

أمل السلامة

تتطلب مكافحة ظاهرة سلبية معينة، جهوداً مكثفة تعمل على الإحاطة الكاملة بطبيعة هذه الظاهرة والأسباب التاريخية المؤدية إلى حدوثها، ومن ثم العمل على خلق بدائل إيجابية تمنع ظهورها وتكرارها على المدى البعيد. ولعل العنف المجتمعي عموماً، والعنف ضد الأطفال على وجه الخصوص، هو من أخطر الظواهر التي مازال ناثثة في المجتمع السوري، وتحتاج إلى استراتيجية متكاملة لمحاصرتها، والتخلص منها..

وربما نجد في تميميات وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية الأخيرة، التي منعت الضرب في المدارس وأقرت عقوبات مسلكية بحق العاملين والمدرسين المخالفين، واحدة من الخطوات الضرورية الساعية نحو تأطير وتكبيـل ظاهرة العنف المدرسية.. بيد أنها لا تكفي بالتأكيد لمحاصرتها اجتماعياً، لأن القضية أعمق وأصعب من أن تعالج بقرار أو بتعميم من جهة رسمية واحدة.. بل تحتاج إلى جملة من المعالجات الاقتصادية- الاجتماعية.. والسياسية.

ولكن من التساؤلات التي يطرحها حق الطفل في بيئة خالية من العنف والإساءة بعد صدور «تعميمات التربية»، سؤال يتعلق بمدى قبول وتطبيق هذا الحق من جانب المعنيين به بشكل مباشر، بدءاً من الكادر التربوي، مروراً بأولياء الأمور، وصولاً إلى الطفل صاحب الحق نفسه.

فبالرغم من حظر العقوبة الجسدية في المدارس، يقف بعض المدرسين موقفاً سلبياً من البدائل الانضباطية للعقاب الجسدي، وما يزالون حتى الآن يطبقون عنفاً جسدياً وإساءات كلامية وعاطفية مختلفة، تبدأ بالضرب بالعصا أو بأدوات أخرى، ولا تنتهي عند شد الشعر والأذن، والسخرية، والإهانات، والتلفظ بالكلمات النابية... وغالباً ما يعتمد هؤلاء المدرسون في تبرير لجوئهم إلى الضرب واستخدام العصا، على جملة المفاهيم الخاطئة التي كرسها الأعراف والتقاليد الاجتماعية والثقافية الموروثة، والتي تعتقد بأن«العصا خلقت من الجنة»،«العصا لمن عصى»..

من جهة أخرى، تستقبل نسبة لا بأس بها من الأهل وأولياء الأمور، الطفل الملعف مدرسياً بعنف لا تختلف صوره كثيراً عن أشكاله المدرسية، كتوجيه الشتائم، والمعاقبة بالصمت، والاحتجاز، والصفع، والتهديد بالطرد خارج المنزل أو بالحرمان من «الخرجية»... والحقيقة أن نسبة عالية من الأهالي مايزالون حتى الآن، يؤيدون نظرة بعض التربويين فيما يخص العنف، فيرددون العبارة الشهيرة: (العظم لنا واللحم لكم)، وعلى ما يبدو فإن العرف السائد وهو أحد

صورة شاحبة للمدينة الجامعية بدمشق..

محمد هاني الحمصي

ليست نصيحة أبداً القيام بزيارة للمدينة الجامعية والتعرف عليها عن قرب والنظر فيها وتحليل واقعها ودراسة أحوالها المتعثرة، فمن ستضطره الظروف للزيارة أو الإقامة، سوف يرى بكل تأكيد، أشياء لا تسر العين ولا تبهج القلب، وستفاجئه مظاهر قد تسبب له الصدمة من الواقع الرديء للمدينة وسوء أحوالها، وسيشعر بداية بقشعريرة ونفور تباغته بها أروقتها وغرفها الرطبة الموحشة؟

ففي هذه المدينة التي نذرت لخدمة الطلاب أبناء المحافظات الأخرى من الشرائح الوسطى وما دون، تغيب فيها أدنى الشروط المطلوبة للعيش والاستقرار والتهيؤ للتعلم والدراسة، ومن ثم الإبداع.. فلا خدمات جيدة، ولا نظافة، ولا صيانة دورية أو غير دورية، ولا راحة... كل ما هنالك الفوضى، والأزدحام، والضجيج، وتراكم القاذورات.. كل شيء مستباح في هذا المكان، وثمة إدارة آخر همها معرفة هموم الطلاب ومتابعة أحوال البناء الذي يضم أشخاصاً يضع الوطن جل أمله فيهم، مراهنأ على مقدراتهم وكفاءاتهم في المستقبل.

فمن الأمور الواقعية والملاحظة بشدة التأخر الدائم بصدور القوائم التي تنص بتوزيع الطلبة على الغرف المخصصة لهم في المدينة الجامعية، فكيف يستقر الطالب في حياته ما لم يعرف أين يقيم إلا بعد بدء العام الدراسي بشهرين؟.

وإذا أردنا الحديث عن الأسباب الحقيقية لتأخر صدور قوائم توزيع الغرف، سنجدها كثيرة ومن الصعب حصرها، ولكن أهم هذه الأسباب يكمن

في ما يلي:

تسجيل أسماء وهمية لطلاب في غرفة ما، وهم مستأجرون خارج المدينة أصلاً مما يوحى للمسؤولين بالزيادة العددية.

البطء في العمل والتسجيل من جانب المسؤولين عن توزيع الغرف في المدينة.

اتباع بعض الطلاب سياسة تطفيش الطلاب الجدد من الغرفة، وذلك لاستخدام أصدقائهم للسكن معهم في الغرفة ذاتها.

إن إدارة المدينة الجامعية لا تعمل بجد لحل هذه

مصادر ممارسة الإجراءات الانضباطية الصارمة، واستخدام مقاربات عقابية في تشئة الأطفال، ما يزال قوياً، ومايزال الكثير من الناس يتبنون بوعي أو دون انتباه، ممارسات تسبب الأذى لذريتهم.

وما يثير القلق فعلاً، هو أن بعض الأطفال المعنفين منزلياً ومدرسياً، يصبحون معتادين على هذه الممارسات، لدرجة أن بعض الأطفال يعتقدون متيقنين بأن الضرب هو الطريقة الوحيدة لضبطهم، ويشعرون بأنهم هم أنفسهم السبب وراء معظم المشكلات في المدرسة أو المنزل.

إن العنف ضد الأطفال يسبب لهم فضلاً عن الألم الجسدي، رضوضاً نفسية وعاطفية، تتراوح بين القلق والإحباط والغضب والاكنتئاب واليأس والعدوانية. ومن المهم الانتباه هنا إلى أن التعرض المديد للعنف، يضعف قدرة الأطفال على تكوين علاقات اجتماعية طبيعية، ويجعلهم مسيئين بدورهم عندما يكبرون.

تحتاج سورية وبشكل ملح، إلى إيجاد مصادر تنموية، تساعدنا في مواجهة التحديات والمتغيرات التي فرضتها الحالة الاقتصادية للنظام العالمي الجديد، ويعد استغلال رأس المال البشري والطاقات الفنية، من أفضل المصادر التي قد تنهض بالمجتمع السوري، الذي مازال يعتبر مجتمعاً فتيأ، تشكل فيه نسبة الفئة العمرية التي تتراوح أعمارها في بين ١ إلى أقل من ٢٠ سنة (٥١٪) من نسبة السكان،



وبما أن الطفل المعنف أبعد ما يكون عن اعتباره مصدراً للتنمية وعن المشاركة الفعالة لدفع المجتمع نحو النمو وتحقيق العدالة الاجتماعية، يستدعي ذلك من جهات ومؤسسات الدولة والفعاليات الاجتماعية، العمل على إيجاد بيئة مدرسية تديرها كوادر مؤهلة مدربة، تتقاضى أجراً مناسباً يضمن استمراريتها ونشاطها، ووضع خطط تهدف إلى توعية وتوجيه الأسر والمعلمين، لكي يتخلوا عن مفاهيم الانضباط الزائدة التي تصل إلى حد قمع الطفل، وتتمكن من تمييز التهديدات وعلامات الإساءة، وتوظيف وسائل الإعلام لتوعية المجتمع المحلي بضرورة التخلص من جملة الأعراف والمعتقدات التقليدية التي تؤدي إلى إنكار حقوق الطفل. والحقيقة أنه يتم الآن العمل على تأسيس وحدات للأطفال وأسرهـم تمكنهم من التبليـغ عن الإساءة التي يتعرضون لها، نرجو أن يتم تفعيلها بأسرع ما يمكن للحاجة القصوى إليها.

ضمان حقوق الطفل أفضل استثمار للتنمية العادلة والمستمرة، وهذه الحقوق لا تقتصر على تلبية الحاجات الأساسية للطفل من غذاء ولباس ومسكن آمن فقط، بل تتعداها إلى الاعتراف بأنه صاحب حق وامتنياز في التعليم واللعب والهوية والتعبير والصحة والحماية والتميز، والإيمان بوجوده ككائن بذاته وابن للحياة.

كوادر التعليم.. أوهام منسية أم أحلام مرقعة؟



أحمد محمد العمر

في حين ينادى بالنهوض بمستوى التعليم وبضرورة وجود كفاءات عند المدرسين، وتحت عدة مسميات وشعارات، ما يزال الواقع يثبت أن الكثير من المدرسين في المدارس السورية لا يملكون الكفاءة التدريسية، ولا يملكون تخصصاً، أو ليسوا مؤهلين أصلاً للخوض في عقول التلاميذ، ومن المعروف أن الارتقاء بالتعليم يأتي بالتخصص أولاً.

إلا أن هذه الوقائع لم تدفع الجهات المعنية بعد إلى تغيير السياسة المتبعة في التوظيف، وخصوصاً في سلك التعليم ومسابقاته التي تحمل معها دائماً مغالطات يخدع بها البعض من حيث عدم المنطقية والتناقض في كثير من الأحيان، إذ أن الوزارة تبعد أصحاب الاختصاص عن تدريس المواد التي يختصون بها ثم تستعين بأشخاص غير مجازين أو عديمي الخبرة لتقبلهم بالتوكيل، أو تستقدم مجازين باختصاصات مختلفة- نهشتهم البطالة- لتحلهم محل المختصين، أو أن يكونوا خريجي معاهد متوسطة مثبتين كأصيلين في التربية لتدريس مواد مثل التاريخ والجغرافيا والكيمياء، وعند الإعلان عن أية مسابقة في الوزارة يرى القائمون العجب من مزاعم لا قاعدة لها ولا أساس في الشروط والمؤهلات كدبلوم

«مزرعة السن» بلا مدرسة حقيقية

تقع قرية «مزرعة السن» التابعة لبلدية «قرفيص» في أقصى جنوب محافظة اللاذقية، على حدود محافظة طرطوس، وتبعد عن بحيرة السن نحو /٢٠٠/م، ويسكن فيها نحو /٧٠/ أسرة، ولا يوجد فيها سوى مدرسة واحدة (تعليم أساسي).. وهذه المدرسة عمرها أكثر من /٣٥/ عاماً، وهي عبارة عن بناء متواضع مستأجر من أحد المواطنين، وهو الآن برأس مجلس البلدية.

إن بناء المدرسة غير صالح لاحتضان الطلاب لأسباب كثيرة، فعدا عن ضيقه كونه بني ليكون منزلاً لا مدرسة، فهو غير مطين بالأسمنت، ولا يوجد فيه دورات مياه، ولا مياه للشرب، ولا كهرباء، كما يفتقر المكان لباحة تستوعب الطلاب أثناء الفرصة، لذلك فهم محرومون من اللعب.. والأسوأ أن الطلاب يصطفون على الطريق المؤدية للقرية أثناء الدخول والانصراف، كما أن مياه الصرف الصحي للقرية تسير في مسيل مكشوف يمر بالقرب من المدرسة، والأهالي يخافون على أولادهم من الأمراض والأوبئة.

تضم المدرسة نحو /٢٥/ طالباً، بالإضافة إلى ثلاثة معلمين والمدير ومستخدمين اثنين، ورغم هذا العدد الضئيل إلا أن المكان يضيق بمن فيه.

في العام الماضي زار محافظ اللاذقية «مزرعة السن» وقدم له أحد المواطنين شكوى باسم الأهالي بهذا الخصوص، فأوعز المحافظ إلى مدير الخدمات الفنية بدراسة الموضوع، فطلبت مديرية الخدمات من الأهالي تقديم الأرض للبناء وكأنما تعجزهم، رغم علمها أن الأهالي فقراء، ولا يملكون مساحات من الأرض تكفي لإطعامهم فكيف يتبرعون بها؟ مع العلم أن هناك ما يقدر بأربعة دونمات داخل المخطط التنظيمي للقرية تعود ملكيتها للدولة، ويمكن

رصدها لهذا الغرض.

إن قاسيون تضم صوتها إلى أصوات الأهالي الذين يطالبون بالإسراع ببناء المدرسة لكي لا يبقى حال العلم والطلاب بهذه الصورة الرديئة.
■ ■

هذه العلوم باعتبار أن النقص قد غطي

وعلى حساب الخريجين بالنظام الحديث الذين لم يعينوا إلى الآن ومعظمهم عاطل عن العمل، فعلينا أن ننتظر جيلاً مهزوماً وغير قادر على فهم هذا الجانب التعليمي والتي ستتضح معاملة عند انتقاله لسنوات أعلى أو مرحلة جديدة في حياته نتيجة الارتقاء بالتعليم ونتيجة التطوير الذي تحدثه وزارة التعليم والتربية من خلال تغيير المناهج الذي جاءت دون سابق إنذار ودون تهديد، فلماذا لا يتم استغلال أصحاب الاختصاص فإنهم بحكم تخصصهم أقدر على تغطية معظم جوانب هذا التخصص بدلا من البطالة التي هم فيها.

لماذا لا يتم تعيين هؤلاء الخريجين من النظام المنسي الذين تعبوا واجتهدوا في مختبرات المدارس إذا كانوا غير قادرين على التدريس بحكم مناهجهم الأقرب للعلمي حسب جهايزة العلم.

ولماذا يوجد مدرسون في بعض المدارس مرفهون من حيث النصاب وعدد المقررات في حين أن حال البعض في مدارس أخرى لا يطاق فيهاالإضافة إلى النصاب الكامل فإنهم يدرسون ثلاثة مقررات وربما مضافا إليها حصص التقوية وهذا عدا القيام بمهام أخرى والتي قد لا يوجد وقت لأدائها في المدرسة على حين أن البعض ينعم براحة فاحشة.
■ ■

تأهيل تربوي أو خريج بنظام حديث كفروع الكيمياء والرياضيات والفيزياء أما الخريجون قبل عام ٢٠٠٦ من هذه الفروع محرومون من التقدم لهكذا نوعية من المسابقات ولا تخصصهم فتدرس مواد اختصاصاتهم بواسطة مدرسين يحملون الثانوية أو مادة العلوم مثلاً توكل لمن هم مختصون في الكيمياء نظام قديم وذلك متعارف عليه ومادة الكيمياء ربما يقوم بتدريسها مساعد مجاز ومثبت ولا يعطى نصاباً كاملاً من الحصص، أو ربما يقوم بتدريسها أشخاص ممن منح لهم القدر وكانوا محسوبين على مدير المدرسة أو الموجه التربوي في المنطقة فيدعمه بنصاب برنامج أسبوعي وملاك كامل، فهذا جانب من الجوانب العلمية المتناقض لا نستطيع فهمه ويدور في رchy العملية التعليمية المؤهلة علمياً حسب خبرائنا في هذا المجال، فأين من ينادون بما ينادون به والواقع لا يظهر إلا عكس ما يقولون.

فأصحاب اختصاص الكيمياء هم أولى بتدريس هذا التخصص وأن مشكلة توظيفهم بيد وزارة التربية والتعليم التي باتت ومازالت تتعتهم دوماً وتستبعدهم بأنهم خريجو علم انقرض.

والغريب أنه حتى في الوقت الحالي يوجد نقص في من يقوم بتدريس هذا التخصص والذي يحل عن طريق توكيل تدريسه ولو اعتبرنا أن هذا هو الحل المناسب لتدريس

مطببات

تجارة الألم

أصدر رئيس الحكومة قراراً بإقالة مدير مشفى البيروني بدمشق، ونزل القرار على صدور من ابتلاهم المرض الخبيث، كالثلج البارد على قلب محموم.

أخيراً جار القرار بعد مخالفات وصلت إلى القتل بدافع الإهمال والتسبب، أما أشد الأسباب وقاحة، فالاستهتار بأرواح تتمنى الموت ولا تجده، وتتلوى من الألم بانتظار جرعة ربما تجعل الموت على نار هادئة نهاية رحيمة.

القرار سبقته زيارة مفاجئة لنائب رئيس الجمهورية ووزير التعليم العالي، زيارة جاءت تحت عنوان (كبسة) مفاجئة، وكانت المشاهدات المثيرة للاشمئزاز، أطباء متهربين، إدارة ضائعة، ومرضى مهملين.. وما خفي أعظم.

الدكتورة العطار انتقدت بشدة الكادر الطبي والإداري بسبب الإهمال والتقصير في التعامل مع المرضى، وهذا ما قاد إلى قرار الإقالة، وكان أحد أهم أسبابها، فيما رشحت أخبار من مصادر أخرى عن سبب مباشر هو وفاة مريضة تم إعطاؤها جرعة في الجلد عوضاً عن الوريد، وبالرغم من تعالي صياحها ألا أنها تركت لتموت ببرودة أعصاب.

المشفى الذي أعدته الدولة للقيام بحمل معاناة أشد المرضى ألماً، ومعالجة أو لنقل التخفف من أقسى الأمراض البشرية وأعندها، المشفى الذي من المتوقع أن يضم في جنباته أكثر الأطباء والممرضين إنسانية، وأكثرهم رحمة من أكثر مراكزنا الصحية التي لوثها الفساد، ودارت حول كوادرها التهم والتحقيقات، المشفى الذي اتهمت إحدى إداراته السابقة ببيع جرع المرضى، والاتجار بها، وحرمان المواطنين من أدوية تشتريها الدولة، الإدارة التي سرقت بهذا الفعل أكثر من الدواء، سرقت من أجل المال أرواح الموجهين والمندورين لموت بطيء..

الإدارة السابقة ذهبت إلى السجن، وبعض منها مات من الفضيحة، مات مفزوعاً أكثر من مريض سرطان سُرقت جرعته، والصغار المتواطئون منهم من أخفى رأسه لتمر عاصفة المحاسبة، أو تعذر بأوامر لا يستطيع عصيانها، لكن المحاسبة السابقة لم تقض على جذور الوباء الساكن في البيروني.

ليس المدير وحده من يجب إقصاؤه، الخطوات التالية يجب أن تقتش عما يدور في أروقة سرية تنهب، كتبت الصحافة عن مشكلات أخرى تتال من الممرضين أنفسهم الذين يشرفون على إعطاء الجرعات الكيماوية، وطالبوا بإعطائهم تعويضات مثل الأطباء لممارستهم أعمال تشكل خطورة على صحتهم، وهم من يتعرضون لها مباشرة لأنهم فقط من يعطون الجرعات للمرضى، هؤلاء أيضاً يستحقون التفاتة رحمة، ربما بعملهم هذا يعدّون مرضى متوقّعين.

الدولة تدفع ثمن الجرعات الكيماوية الغالية، والتي لا يمكن أن يقدر عليها المواطن، لكن ما يثير الفرع أن بعض المرضى تحدّثوا عن ذهابهم إلى عيادات خاصة، أو نصائح أسديت لهم من بعض طاقم المشفى بالذهاب إلى عيادة الطبيب (فلان)، والطبيب (علان)، ومريضة أجرت عملية استئصال سرطان في الرحم لدى مشفى خاص هرباً من مفاظلة طاقم البيروني. وتقول مريضة عند قراءة التحاليل التي سبقت عملية الاستئصال: «سمعت العجب العجائب، قراءات متعددة للتحاليل، نصائح متناقضة، ودعوات متعددة، لقد هربت إلى الخاص، استدان إخوتي، سحبوا القروض على روايتهم القليلة، ولم يتركوني للموت بجرعة تحت الجلد، أو ربما بقراءة تحليل خاطئ، أو وصفة سحرية قاتلة».

اليوم يهمس البعض، ويحلل آخرون، الحكومة في طريقها لخصخصة قطاع الصحة، وفي أضعف الإيمان لن يكون هناك مستشفيات للعموم، أي بالمجان، سيحلם الفقير بظهور الدور في الموضة، سيتذكره كنعمة مفقودة، وسيتذكر بغبطة غامرة زحام مشفى المجتهد كما لو أنه أصوات سمفونية خالدة، أما الأسرة التي تتكوم على بعضها في الغرف والممرات ستكون مجرد حلم بعيد ولذيذ .

شكراً للقرار.. لكن كم من زيارة مفاجئة من مسؤول كبير لنشهد قرارات تحذف من حياتنا هذا الركام الضخم من فاسدي المهن المقدسة.

■ **عبد الرزاق دياب**

هل يتم تدارك واقع الكهرباء قبل موسم الشتاء؟

تفاوت كبير بين ثلوث المخطط والمنفذ والاحتياجات الحقيقية

● **كان الأجدر بالحكومة أن**

تُلزم المنشآت الكبيرة بتأمين

الكهرباء لنفسها، وهذا يؤمّن

دخول الاستثمارات الخاصة

جزئياً في قطاع إنتاج الطاقة

دون أن تتكلف الحكومة شيئاً،

ودون أن يكون الحل على

حساب التنمية للمواطن

السوري، ودون الخوض في

موضوع خصخصة قطاع

الطاقة والكهرباء.



٢٠٪ نتيجة ارتفاع درجات الحرارة، ما يعني أن المجموعات تفقد بسبب الحرارة ما يزيد على ٨٠٠ ميغا واط تضاف إلى المجموعات الخارجة بسبب الصيانة والتي تخرج بأعطال طارئة. لاسيما أن هناك مجموعات أصبحت قديمة تكثر أعطالها ويقل إنتاجها، ولا تستطيع الصيانات مهما كانت دقيقة أن تعيد إليها إنتاجها وانتظام عملها . ملخص الكلام أن عجز التوليد في سورية يقدر حالياً بنحو ١٠٠٠ ميغا واط ساعي بالرغم من دخول مجموعة تجارية في دير علي ومجموعتين غازيتين في بانياس إلى الخدمة خلال النصف الأول من هذا العام، بل يتوقع أن يرتفع العجز مع تقادم المجموعات ولاسيما في بانياس ومحدرة، ليصل إلى ١٢٠٠- ١٤٠٠ ميغا واط العام القادم، ويرتفع إلى ١٨٠٠ ميغا واط عام ٢٠١٢ مع ازدياد تقادم المجموعات وانخفاض الواردات المائية.

هذا الواقع يمكن أن يتم تغييره والتقليل منه في عام ٢٠١٢ في حال المباشرة بالمشاريع التالية فوراً: توسيع محطة دير علي ٧٥٠ ميغا واط، توسيع محطة الزارة ٦٠٠ ميغا واط، وتوسيع محطة تشرين ٤٠٠ ميغا واط، لتشكل بمجموعها ١٧٥٠ ميغا واط، وهي وإن كانت تحل جزءاً من المشكلة، لكنها لا تغطي نقص المصادر المائية ولا تعوض تقادم المجموعات، والمخرج الوحيد لتعويض النقص هو المباشرة بمشروع توليد دير الزور باستطاعة ٧٥٠ ميغا واط، ليكون مجموع الإضافات للمشاريع الجديدة حتى ٢٠١٢ نحو ٢٥٠٠ ميغا واط.

آراء ومواقف

وكان للمواطنين أيضاً آراء ومواقف في أزمة انقطاع الكهرباء في المواسم السابقة وما ياملونه لحل الأزمة، اقتطفنا منها القليل:

- المواطن علي محمد عساف قال: «عانيها كثيراً من تعطل بعض الأجهزة الكهربائية بالإضافة لضياع كميات كبيرة من المّؤونة، والأهم هو الحالة الصحية السيئة التي وصلنا لها في ظل الارتفاع المخيف بدرجات الحرارة، والحالة النفسية السيئة التي تسيطر علينا في عتمة أيام الشتاء، والله عتمت روحنا وقلوبنا».

● **كان لدى سورية في العام ٢٠٠٠ أكثر من ١٣٠٠ ميغا واط احتياطي دوار، وكانت تُفصل بعض المجموعات عن العمل للزيادة الكبيرة في الإنتاج، ولكن مع انفتاح البلد وبدء تدفق الاستثمارات وتوسع القطاع الخاص وازدياد احتياجاته للكهرباء بشكل متسارع، بدأ يتآكل كل الاحتياطي الدوار بسرعة كبيرة.**

● **العجز الكهربائي يصل اليوم إلى ١٠٠٠ ميغا واط ساعي، وسيستمر هذا العجز إلى نهاية العام ٢٠١٠ وهو مرشح للازدياد إلى ١٤٠٠ ميغا واط في العام ٢٠١١، وإلى ١٨٠٠ ميغا واط في العام ٢٠١٢.**

◀ **يوسف البني**

هاهو موسم الأمطار بات قاب قوسين أو أدنى، ومع كل ما يحمله هذا الموسم من خيرات إلا أن المواطن السوري يعتبره إنذاراً للمعاناة و«البهدة»، ففي مواسم خير سابقة عاشت سورية إخفاقات كبيرة وعميقة في مجال الطاقة، وحدثت انقطاعات في الكهرباء خلال السنوات الكثيرة الماضية بسبب عجز الأداء الحكومي وغياب التخطيط المنهجي للمستقبل غيباً كاملاً، ومع أنه من الواضح أن هناك ظواهر فساد وتقصير وسوء إدارة هي الأسباب الرئيسية لهذه الأزمة المتكررة، إلا أننا لم نشهد ولم نسمع عن محاسبة أي من المسؤولين عن الأخطاء أو التقصير المرتكب، بل تبرر الحكومة في كثير من التصريحات أن مشكلات الكهرباء ناتجة عن الضغوط الدولية والعقوبات الاقتصادية التي تعرضت لها سورية خلال السنوات الماضية، ولكن هذا التبرير ما هو إلا ورقة التوت التي تختبئ خلفها الحكومة لتغطية التقصير، وتجنب تحمل المسؤولية تجاه الخطط التي لم تُنفذ بتحديث شبكة الكهرباء الوطنية على مساحة سورية عموماً، والتي يتم إرجاؤها منذ سنوات، والتي ما تزال تعمل بتكنولوجيا قديمة مضى عليها عقود طويلة من الزمن.

واقع مؤلم معروف للجميع

يرتبط عجز التوليد الكهربائي بعدة أسباب، حيث كان لدى سورية في العام ٢٠٠٠ أكثر من ١٣٠٠ ميغا واط احتياطي دوار، وكانت تُفصل بعض المجموعات عن العمل للزيادة الكبيرة في الإنتاج، ولكن مع انفتاح البلد وبدء تدفق الاستثمارات وتوسع القطاع الخاص وازدياد احتياجاته للكهرباء بشكل متسارع، بدأ يتآكل كل الاحتياطي الدوار بسرعة كبيرة، ووصلنا عام ٢٠٠٣ إلى حالة توازن بين العرض والطلب. أم اليوم فقد باتت أزمة الكهرباء واقعاً معترفاً به من جانب الجميع (الحكومة ووزارة كهرياء ناهيك عن المواطنين) ولكن الحكومة والوزارة تبرران أسس الأزمة، على عكس المواطن الذي لا يعترف بالأزمة إلا بتقصير من الجهات المسؤولة عن هذا القطاع، وطبعاً من حقه أن يطلق الاتهامات طالما لم يعثر على جواب مقنع، ولم يلمس بعد سنين طويلة أي حل للأزمة. وتدعي الحكومة أن حجم الاستثمارات المطلوبة لتغطية عجوزات قطاع الكهرباء لا يمكن تأمينه إلا عن طريق رأس المال الخاص، بينما تعترف وزارة الكهرباء أن الاستثمار الخاص هو معادلة صعبة متعددة المجاهيل، لا يمكن تنفيذها في ظل الظروف الحالية، وتؤكد مراراً وتكراراً على عدم إمكانية التنازل عن ملكية أصول محطات التوليد وما يقارب من ١٧٠ ألف كيلو متر من الخطوط الناقلة إلى شبكات التوزيع، بالإضافة إلى ٤ ملايين مشترك، بينما تطالب في الوقت ذاته القطاع الخاص بتأمين الاستثمارات المالية والبشرية التي تتجاوز نحو ٢٤٠ مليار ليرة سورية.

نسمع جعجعة ولا نرى طحيناً

تقول التقديرات الحكومية بأنه يجب أن يتم التخطيط لمخرجات الطاقة الكهربائية بحيث تزداد بنسبة ٩/٪ سنوياً، كي تساير احتياجات الزيادة الملحوظة في عدد السكان والتوسع العمراني، وعلى وجه الخصوص مشاريع القطاع الخاص الذي تسارع مستوى احتياجاته للكهرباء بشكل كبير في العقد الأخير، ولهذا تم الإعلان عن الحاجة لتقديم عروض لبناء محطات كهربائيتين كبيرتين الغرض منهما التماشي مع وتيرة الطلب المتزايد على الكهرباء، وقد طرحت للمناقصة في السوق العالمية خمس مرات خلال السنوات القليلة الماضية، ولكن المناقصة لم ترس على أحد، في الوقت الذي يتكهن المسؤولون والمخططون الاقتصاديون بأن تتوسع الاستثمارات الأجنبية في سورية بنسبة كبيرة قد تصل سنوياً إلى ثلاثة مليارات دولار معظمها من دول النفط الفنية مثل السعودية والإمارات المتحدة، ولكن هذه الدول ليس لديها الخبرة في حل مشكلات الكهرباء في سورية، حيث أن هناك قضايا فنية معينة تسيطر فيها الشركات الغربية وخاصة قطاع الطاقة وتوليد

الفساد في شرايين الاقتصاد السوري..

د. الجاعوني: ٥٪ من الفاسدين الكبار ينهبون ٨٠٪ من حجم الفساد الكلي

◀ قاسيون

الفساد، بات متجذراً في شرايين الاقتصاد السوري، فمن النادر أن تجد فرعاً من فروع الاقتصاد، أو دائرة من الدوائر حكومية كانت أو خاصة لا تعاني من الفساد المستشري بداخلها، على اختلاف درجاته، فالفساد في سورية، بالإضافة إلى حجمه الكبير الذي يسلب نحو ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وحسب تقديرات الاقتصاديين، فإن هناك موجة مجتمعية تروج لثقافة الفساد من خلال اعتبارها غير الفاسد «غيبياً» لأنه لم يستغل موقعه، أو الفرصة التي أتته لاستغلال منصبه أو الاستفادة منه بطرق غير مشروعة، فالفساد بات «شطارة» على ألسنة العامة، وقناعة لا ترحزحها كل المبررات المعارضة لهذا الفساد.

من التعميم إلى التوصيف بالأرقام

إن الحديث عن الفساد بقي في الإطار العمومي، ولم يدخل حيز التوصيف بالأرقام والمعطيات الموضوعية الدقيقة إلا من خلال الدراسة التي أعدها د . فريد الجاعوني أستاذ كلية الاقتصاد بجامعة دمشق، الذي كان السبّاق لذلك..

صحيفة «قاسيون» استضافت د . الجاعوني، وأجرت معه حديثاً مكثفاً عن قضية الفساد، وتناولت الأرقام، ومدى الدقة العلمية، لكي لا يبادر البعض بالقول إن هناك تعميماً غير مبرر عند الحديث عن حجم الفساد الكبير في سورية..

د . الجاعوني أكد أن الدراسة التي أعدها عن الفساد، اعتمدت على عدد من المتغيرات الكمية المستقلة التي درست على أساس تأثيرها على المتغير التابع (مؤشر التنمية البشرية)، وهي ١٠/ متغيرات، كحق التعبير والمساءلة، ضبط الفساد، الاستقرار السياسي، تصنيفات الحقوق، مؤشر مدركات الفساد، فاعلية الحكومة، نوعية التنظيم والضبط، رتبة الدولة، دليل المكانة، وتم تقسيم هذه المؤشرات الرئيسية على مؤشرات فرعية، كحق التعبير والمساءلة الذي تضمن شفافية القوانين، حرية الصحافة، ومؤشر الاستقرار السياسي الذي تضمن حالة الاستقرار السياسي، وأهم المؤشرات هو مؤشر مدركات الفساد، الذي يقيس مدى إدراك المسؤول ذاته لوجود الفساد، ويعرف هذا المؤشر الفساد بأنه سوء استغلال الوظيفة العامة من أجل المصالح الخاصة، كالمعولات، وهذا المؤشر يعتمد على مسوحات قامت بها ١٤/ منظمة مستقلة.

وإضافة إلى هذه المؤشرات، تمت إضافة متغير تجزئة بسيط، وهو متغير متوسطات الدخول في الدول العربية، والذي تم تقسيمه إلى أربعة مستويات، مرتفع، متوسط، أدنى من المتوسط، ومنخفض.

العلاقة عكسية بين الفقر الفساد

أشار د . الجاعوني إلى أن البحث كان يهدف إيجاد العلاقة بين الدخل ومؤشر الفساد، وتوصلت الدراسة إلى انه كلما ازداد المستوى الاقتصادي للدولة انخفض المستوى العام للفساد، لكن ليس لجميع المؤشرات، فبعض المؤشرات كحق التعبير والمساءلة – لم يتأثر بمستوى غنى الدول أو فقرها، بينما كان تأثير المستوى الاقتصادي للدولة تأثيراً كبيراً على مؤشر مدركات الفساد، فالعلاقة عكسية بين المؤشرين.

وربط د . الجاعوني بين مستوى الفقر، ومستوى الفساد، معتبراً أن العلاقة عكسية بين الاثنين، فالفرق جدي بين الدول الغنية والفقيرة، فعلى صعيد مؤشرات الفساد جميعها، فإن الدول التي

دخلها أقل من المتوسط كان مؤشر الفساد فيها عند ٣/٢/ نقطة (الصفر تعني تقاخم الفساد، والعشرة تعني انعدامه)، وهذا يعني أن مؤشر الفساد كان مرتفعاً في هذه الدول، أما في الدول ذات الدخل المتوسط فإن مؤشر الفساد كان عند مستوى ٤/٣/ نقطة، وبالنسبة للدول ذات الدخل أعلى فإن مؤشر الفساد كان عند مستوى ٦/٣/ نقطة، بينما في الدول ذات الدخل المرتفع فكان مؤشر الفساد عند مستوى ٣/٤/ نقطة... أما على صعيد الدول العربية مجتمعة، فإن متوسط مؤشر الفساد مقارنة بالدخل لم يتعد مستواه ٤/٣/ نقطة، وذلك مقارنة بأفضل مؤشر فساد في العالم والبالغ ٩/٨ . نقطة في الدول الاسكندنافية، بينما مؤشر الفساد الكلي بسورية كان عند ٤/٢/ نقطة، ولا تسبق إلا الصومال ٧/٠/ نقطة، والسودان ٨/١/ نقطة، العراق ٦٩/١/ نقطة، وهم فقط أقل من سورية، وكان تصنيفها بين الدول العربية المنخفضة الدخل أي بالمستوى الأخير، وهذا يبرز الارتباط الوثيق بين مستوى الدخل والفساد، فإحصائياً ورقمياً تم إثبات العلاقة الطردية بين مستوى الفقر والفساد، وهذا شيء طبيعي، فالإنسان المعدوم الذي لا يملك السكن والراتب المناسب الذي يؤمن متطلبات الحياة فإنه يجر للبحث عن مخارج أخرى وهو الفساد .

الفاسدون الكبار يأخذون ٨٠٪ من حجم الفساد

وحول طبيعة الفاسدين والفساد بسورية، فرق د . الجاعوني بين الفاسدين بسبب الأجر، وهم يعتبرون فاسدين صغاراً، على الرغم من أنهم يشكلون عددياً نحو ٩٥/٪ من عدد الفاسدين الكلي، إلا أن حجم فسادهم لا يتجاوز في أحسن الأحوال ٢٠/٪ من حجم الفساد الكلي، بينما يستحوذ الفساد الكبير على ٨٠/٪ من حجم الفساد الكلي، وهم لا يشكلون سوى ٥/٪ من عدد الفاسدين الكلي، لكن الخطورة – ورغم ذلك – ليست بفساد ٥/٪ وإنما بفساد ٩٥/٪، لأن هؤلاء عمموا ثقافة الفساد، ولم يعد ينظر للرشوة على أنها قضية سيئة، وإنما باتت شطارة.

الاقتراض الخارجي يحدث خللاً بالتوازنات الاقتصادية



لتقليل حجمه من عام إلى آخر من خلال زيادة صادراتها، وترشيد مستورداتها، لتخفف من أصل الدين ومن أعباء خدمته، وإذا زاد حجم الدين الخارجية عن نسبة ما فإنها ستؤثر سلباً على سمعة الاقتصاد الوطني، وعلى الجدارة الائتمانية، والسمعة المصرفية، وتترافق عادة مع إملاءات خارجية مثل تطبيق وصفات المنظمات المالية الدولية وفي مقدمتها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والذي يتدخل بشكل مباشر وغير مباشر في النهج الاقتصادي المعتمد مثل الخصخصة، وتحرير التجارة الخارجية، وتعميم

العلاقة خطية بين الفساد والتنمية البشرية.. وهذا مؤشر خطير

إن مؤشر التنمية البشرية، هو عبارة عن مؤشر مركب من ثلاثة مكونات، مؤشرات التعليم، والصحة، والدخل، وكل واحد منها هو مؤشر مركب من مؤشرين، فالتعليمي يتكون من المتسربين من المدارس، والأمية بين كبار السن مثلاً، ويعكس هذا مؤشر التنمية في سورية، وقيمة هذا المؤشر من ١٠٠/نقطة.

١ أقل من ٥ مستوى متدن في التنمية البشرية.

٥ أقل من ٨ مؤشر متوسط.

٨ أقل من ١٠ مؤشر جيد .

على مستوى البلدان كان متوسط هذا المؤشر ٢/نقطة، وهو مؤشر منخفض للتنمية البشرية، وتم التوصل إلى وجود علاقة عكسية بين مؤشري التنمية البشرية، والفساد في الدول العربية، فكلما انخفض مؤشر الفساد ١/ نقطة ازداد مؤشر التنمية البشرية ٨/١/نقطة، أي أن هناك علاقة خطية بين المؤشرين، وهذا رقم ضخم جداً.

إن تدني الرواتب والأجور في الكثير من بلدان العالم والدول النامية هو دعوة للفساد، فكلما قل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفع مؤشر الفساد، ولذلك بات تدني الرواتب مدعاة للفساد .

الأجور يجب أن ترتع ٢٥٠٪

أكد د . الجاعوني أنه لكي نصل إلى مستوى الرواتب والأجور المتناسب مع مستوى التضخم الحاصل في الأسعار، فإنه يجب رفع الرواتب بما يعادل ٢٥٠/٪ تقريباً لكي تتعادل الأجور والرواتب مع الأسعار، لأن تدني الرواتب أحد الأسباب الرئيسية للفساد، فالدخل الوطني بسورية يزيد بشكل عام، ولكن بيد من تتمركز هذه الزيادة؟! إنها تتمركز بيد ٥/٪ فقط من السوريين، وليست بيد أوسع شرائح من الشعب السوري، أي أن هذه الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي انحسرت بيد ٥/٪ فقط، وهذا الانحسار هو أيضاً دعوة للفساد، لأنه كلما توزعت الثروة بشكل عادل على عموم الشعب فإن مؤشر الفساد سينخفض بالتأكيد .

الدول	مؤشر فساد
الجزائر	٤٣٥٠ ٣.
البحرين	٥٥٠٠ ٤.
جزر القمر	٤٥٤٣ ٢.
دبي	٨٣٠٠ ٣.
مصر	٣٥٣٠ ٣.
العراق	٦٩٠٠ ١.
الأردن	٥٥٠٠ ٤.
الكويت	٦٤٨٠ ٤.
لبنان	٨٠٧٨ ٣.
ليبيا	٥٣٢٠ ٢.
موريتانيا	٦٨٣٣ ٣.
المغرب	٩٦٣٠ ٣.
عمان	٨٩٤٠ ٤.
فلسطين	٥٢٨٠ ٢.
قطر	٦٢٣٨ ٤.
السعودية	٠٨٧٠ ٣.
الصومال	٧٢١١ ٠.
السودان	٨٤٠٠ ١.
سورية	٢٤٦٠ ٢.
تونس	٢٩٦٠ ٤.
الإمارات العربية المتحدة	٧٨٣٠ ٤.
اليمن	٣٠٩٠ ٣.

سورية تراجعت ٢٩ مرتبة بمؤشر الفساد

ذكر تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٠–٢٠١١ الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي أن ترتيب سورية تراجع من المرتبة ٧٦ العام الماضي ٢٠٠٩ إلى المرتبة ١٠٧ هذا العام، وحسب التقرير، واحتلت سورية المرتبة ١١٦ في المدفوعات غير الرسمية، والرشاوى، وحصلت على علامة ٢ من ٧.

■ ■

سعر كيلو اللحمة دليل على سلة الاستهلاك المثقوبة!

كان سعر كيلو اللحمة في خمسينيات القرن الماضي يعادل أجور العامل السوري ليوم واحد، أي أن الرواتب الشهرية كانت تعادل ٣٠ كيلو لحمة، هذا ما يؤكد من عاش هذه المرحلة من تاريخ سورية، فاللحمة كانت معياراً شخصياً تجريبياً لتقييم حاجة الناس الشهرية من النقود، وهم لم يكونوا عارفين أساساً بسلة الاستهلاك، ولا بتقسيماتها أو بتقنيلاتها، فحساباتهم انطلقت من تجربة حياتهم اليومية التي عاشوها، وحجم احتياجاتهم، واعتمدوا في تحديدها على حساباتهم البسيطة. فهذا المنطق البسيط اقتصادياً، إذا أردنا تطبيقه على سوية أسعارنا اليوم، ومقارنته مع الأجور والرواتب، فإننا نصل إلى أن الحد الأدنى لراتب السوري يجب ألا تقل عن ٢٤ ألف ليرة، على اعتبار أن سعر كيلو لحم الغنم وصل إلى ٨٠٠ ليرة سورية في يومنا هذا . بينما الواقع يؤكد أن متوسط الأجور والرواتب – حسب آخر الإحصاءات – لا يتعدى حدود ١١ ألف ليرة شهرياً، أي أن الفرق شاسع بين الطرفين، وهذا يتطلب بالحد الأدنى، مضاعفة الرواتب رغم أن مضاعفتها لن تستطيع ردم الهوة وإعادة التوازن بين كفتي الأجور والأسعار .

إن هذه المقارنة البسيطة تثبت بشكل قاطع أن سلة الاستهلاك المثقوبة بحاجة إلى إعادة ترتيب في تقسيماتها ونسبها الموضوعية، فليس من المعقول ألا تشكل نسبة مكون الإيجار وفقاً لسلة الاستهلاك المركزية سوى ٢٢٪، لأن هذا يعني أن مخصصات الإيجار لن تتجاوز ٢٥ ألف ليرة سورية، على أساس متوسط رواتب السوريين، وهذا المخصصات لا تكفي لإيجار غرفة واحدة في الأحياء الشعبية.

فالمشكلة هي في الارتفاع المستمر للأسعار، هذا الارتفاع العاكس لمستوى التضخم، يضعف القيمة الشرائية لليرة السورية على الدوام، وبالتالي يخفض المستوى العام لمعيشية السوريين، فالتضخم وفق الأسعار الرسمية بناء على سلة الاستهلاك لم يتجاوز ٤٣,٥ ٪ خلال السنوات الخمس الماضية (٢٠٠٦ – ٢٠١٠)، بينما ارتفاعات الأسعار الحقيقية في الأسواق تؤكد أن الارتفاعات تجاوزت سقف ١٠٠٪. وهذا الارتفاع والمضادة ينطبق على أسعار اللحمة مثلاً، ليؤكد من جديد مقولة تجربة أجدادنا وحساباتهم. إن هذه المقارنة البسيطة الكاشفة لمستوى انحدار ونهاوي مستوى المعيشة، يمكن أن ترفدها مقارنات أسعار سلع ومواد أساسية أخرى كأسعار العديد من المواد الغذائية كالخضار والبقول والفاكهة والسكر... وكلها تؤكد أن الهوة بين الأجور والأسعار إلى توسع وازدياد، وهذا بدوره يبين إلى أين تسير البلاد في ظل الاستمرار في انتهاج السياسات الليبرالية التي أصبحت كاللواء الذي يأتي على كل شيء..

أيها السابحون ضد التيار.. انتهت اللعبة



◀ إبراهيم البدراي - القاهرة

اثان وستون عاماً مضت على اغتصاب فلسطين، حوالي نصفها كان الصراع ضد العدو في صدارة المشهد الاقليمي والدولي. وراء ذلك كان حضور حركة تحرر وطني عربية لم تفتقر قوة الدفع لديها رغم نكسة ١٩٦٧ .

في أكتوبر ١٩٧٣ جرى انتاج ميزان قوى جديد لمصلحة العرب لم يتم استثماره حينها .

بدأ السادات، الذي كان أنجز انقلابه اليميني عام ١٩٧١ ودخل حرب أكتوبر مكرها، بدأ السباحة ضد التيار بزيارته للعدو في نوفمبر ١٩٧٧ التي أفضت إلى الصلح المشين. وخرجت مصر من معادلة الصراع، وبالتالي من حركة التحرر الوطني العربية والعالمية بشكل حاسم، وصولاً إلى وضعها المزري الراهن. وكانت التداعيات فادحة على المستوى العربي، إذ انتعشت القوى الرجعية العربية رغم صياحتها الأوجف، وانطلقت السباحة ضد التيار عربيا بدءا بمؤتمر مدريد ثم أوصلو ثم وادي عربة. ثم جولات المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية التي أسفرت عن جعجعة دون طحن. ثم المبادرة العربية، والأخطر هو عمليات التطبيع السري والعلني. واستثمر العدو الذي لم يحترم طوال تاريخه أي قرار دولي أو اتفاق، استثمر ذلك في التوسع والمزيد من التوسع، والإرهاب، وشن الحروب العدوانية، وقمع الفلسطينيين بالقتل والاغتيال اليومي واعتقال الآلاف، وصولاً إلى كارثة إصدار قانون «يهودية الدولة» بكل تداعياته. لقد أصيبت النظم العربية باستثناء سورية أساسا بحالة من فقدان المناعة.

اختراع أعداء جدد:

كفطاء للكارثة المحدقة تم وبشكل عملي وواقعي استبدال للعدو الأساسي بأعداء جدد . وكانت الفرصة سانحة لهذا الاستبدال عقب نجاح الثورة الايرانية التي أعلنت بشكل عملي وقاطع انحيازها المطلق للشعب الفلسطيني وعداها المطلق للكيان الفاصب لفلسطين، واستدار السلاح العربي إلى إيران في حرب ضروس دامت سنوات ثمان بدون مبرر. وفي التوقيت عينه عبأت نظم عربية إمكانياتها المالية (السعودية) وأخرى إمكانيات بشرية للعدو الأخر وهو الاتحاد السوفييتي في أفغانستان (علماً بأنها لم تحرك ساكناً، بل تدعم الاحتلال الأمريكي حالياً لهذا البلد). ورغم تسليمنا بأن تناقضات ثانوية قد تكون بين بعض البلدان العربية وبين إيران تحديداً، غير أنها كانت قابلة للحل بالحوار وليس بالحرب التي لم يجرؤ أحد من العرب على التلويح بها لنظام الشاه الحليف المطلق للعدو في المنطقة. ولم يتوقف التنفس العربي بل امتد لغزو الكويت، التي كان يمكن أيضاً حل أي تناقض معها بالحوار السلمي. وتعددت مظاهر التنفس بالحرب الأهلية في اليمن وقبلها في لبنان والسودان، وحوصرت بلدان عربية، واستمرت الفتن الدينية والطائفية والذهبية والعرقية في العديد من البلدان العربية. وتوج ذلك باحتلال العراق، والعدوان على لبنان حيث لقن حزب الله العدو درساً وألحق به هزيمة لن ينساها، ثم العدوان على غزة الصامدة التي لم يحقق العدو بغيته في تركيعها .

وهكذا تم افتعال وإحلال تناقض رئيسي بين العرب والعرب وبين العرب والمسلمين محل التناقض الرئيسي بين العرب وبين العدو الصهيو- امبريالي. وتم إعطاء العدو الصهيوني الفرصة للتوسع فلسطينيا، بل وأفريقيا وآسيويا (وعالميا) على حسابنا ... الخ. أي أنه أساسا باستثناء سورية وقوى المقاومة في لبنان وفلسطين والعراق، وكذا القوى الشعبية على طول الإقليم فقد تحول النظام الرسمي العربي إلى فاعل (سراً أو علناً) في دعم الكيان المحتل لفلسطين ومشروعه الخطر «الشرق الأوسط الجديد».

اجتثاث العشب.. جز العشب:

يطلق بعض الساسة الأمريكيين مصطلح «اجتثاث العشب» و«جز العشب» ويقصدون بالمصطلح الأول اجتثاث القوى المعادية لهم ، وذلك كاستمرار للنهج الصهيو- أنجلو سكسوني الذي اتبع في أمريكا الشمالية وفي استراليا، وأخيرا في فلسطين. والمقصود بالثاني الحاق أقصى درجة من الضعف بكيان الدولة المحددة وجرها لحظيرة التبعية في حال تيقنهم من عدم قدرتهم على الاجتثاث (كما يأملون بالنسبة لإيران).

وفد حاول الأمريكيون في ذروة قوتهم تحقيق الاجتثاث

◀ محمد العبد الله

حملت الأيام الأخيرة، كمأ من التصريحات/ المواقف لرموز سلطة المقاطعة في رام الله المحتلة، فاض عن «المحتمل» لدى قطاعات واسعة من أبناء شعبنا وأمتنا، في ظل احتدام «المعركة» حول أحجية تجميد بناء المستعمرات لشهر أو شهرين أو... وكان جذر القضية أصبح- كما يريد رجال السلطة الأكذوبة«هذا الوصف جديد تلك الوحدات السكنية فقط!» هو لقد كان لصاحب ملكية «وثيقة جنيف» المشؤومة، الأسبقية في «النعيق» بمقدمة أسراب اليوم، عن «يهودية الدولة أو صينييتها»، كما قال قبل بضعة أيام، شريطة أن تتقدم الولايات المتحدة، بخارطة لحدود الدولة الفلسطينية العتيدة، التي لم يبق لها سوى قطع من الأرض، تتناثر على بضعة كيلومترات. والواضح في تلك التصريحات التي جاءت على لسان ما يسمى «أمين سر اللجنة التنفيذية» لمنظمة مختطفة يتم استحضارها في لقاءات التنازلات، لتمهر باسمها «زورا وبهتانا» سندات البيع، ممن لا يملك، بأنها- التصريحات- كانت المقدمة الضرورية لتلك المواقف التي تحدث بها رئيس سلطة تلك المقاطعة للقناة الأولى في تلفزيون العدو يوم الأحد المنصرم.

جاءت تلك المواقف منسجمة مع سياسات الرجل التاريخية. إذ لم تكن مفاجئة للعديد من ممن تابعوا مسيرته خلال عدة عقود، وراقبوا عن كثب سياسات وبرامج وخطط السلطة وحكومتها الفياضية. وإذا كانت الأوصاف التي أطلقها على انتفاضة شعبنا المتجددة، تنتهاي مع ما أطلقه «أنور السادات» على انتفاضة شعب مصر العظيم، فإن وصف سلاح المقاومة به«الحقير والبعثي» جاء على خلفية الموقف من المواجهة مع المحتل. لأن الثابت غير المتحول في سياسات ذلك الرجل، كان وسيعبقى: التنازل ثم التنازل، عبر الاستجابة لطلبات العدو، والذي يتخفى تحت كلمة التفاوض.

لقد قدمت المقابلة الأخيرة التي أجراها عباس في تلفزيون العدو، الرجل كما هو، على حقيقته التي لا تقبل التأويل أو الاجتهاد . تحدث عن دولة في أراضي ال-٦٧كما يتوهم- مسقطاً حق وواجب عودة اللاجئين، مؤكداً على أن هذا الحل سيؤدي إلى «إنهاء الصراع وإنهاء

السُّلطة الأكذوبة

على ذلك، سلسلة «انجازات»قوات أمن السلطة في كشفها للعديد من الخلايا المسلحة للعديد من الكتائب والسرايا المقاتلة، وإعطاء المعلومات الدقيقة لقوات العدو، كما حصل في مخيم عين الماء قرب نابلس والخليل وطولكرم وجنين. واستنادا على حجم ما تقدمه السلطة من خدمات في هذا المجال لحكومة العدو، تفرغت الأخيرة لتدير حربا من نوع آخر ضد شعبنا داخل الوطن المحتل منذ عام ٤٨. تقول «حنين الزعبي» القيادية في حزب التجمع الوطني الديمقراطي في حديث صحفي لها نشرته مؤخراً صحيفة «الحياة» الصادرة في لندن (إن حرب «إسرائيل» على عرب ٤٨ تصاعدت بفعل اطمئنان «إسرائيل» لأمنها وأمن احتلالها، لنجاحها في معالجة هاجسها الأمني بفعل المفاوضات المباشرة وجدار الفصل وحصار غزة والتنسيق الأمني في الضفة).

في ظل هذا العري الجدي لسلطة رام الله المحتلة، تتعزز لدى الوطنيين الفلسطينيين والعرب حقيقة ساطعة، إذ أكدت هذه السلطة مجدداً على تفريطها بالحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف، لأن وطنية أية سلطة أو جماعة أو منظمة أو تجمع، تتحدد في دفاعها وحمايتها لتلك الحقوق. فعروية فلسطين التاريخية، وحرية شعبها، ومقاومة الغزاة على أرض الوطن، هي مقياس درجة الالتزام الوطني. وعلى هذه الأسس الثابتة تبنى الجهات الوطنية، وتتوطد أشكال التنسيق بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية. لكن اللافت لنظر المراقبين، كان طبيعة ردود الفعل الفلسطينية والعربية، الباهتة والخجولة، والتي لا تتناسب مع كارثة المواقف المعلنة في تلك المقابلة التلفزيونية، خاصة ما يتعلق بهإنهاء الصراع وإنهاء المطالب التاريخية» لأن هذه المطالب مرتبطة بحق أكثر من عشرة ملايين مواطن فلسطيني، ومئات الملايين من المواطنين العرب في أرض فلسطين التاريخية.

لقد وضعت هذه السياسات المتعاقبة لسلطة رام الله المحتلة، الحالة الشعبية أمام استحقاقات كبيرة، تتطلب من القوى السياسية والاجتماعية المتمسكة بالثوابت، لفظاً وعملاً، تطوير أشكال نضالاتها المتنوعة من أجل إعادة إحياء الدور الكفاحي لشعبنا وأمتنا في مواجهة أعدائه، كشرط لازم وضروري لاستكمال مهمات المشروع التحرري الوطني.

المطالب التاريخية». وهذا يعني باختصار شديد، التخلي عن حق الشعب العربي الفلسطيني بوطنه، والتكرر للرواية الوطنية الفلسطينية عن الصراع مع الحركة الصهيونية، الإحتلالية، الإجلائية، وتبني رواية تلك الحركة الفازية، بحقها بدأرض الميعاد». إضافة لما ينتظر عرب الوطن داخل الأراضي المحتلة منذ عام ٤٨ من قمع واضطهاد مكقمة للترحيل.

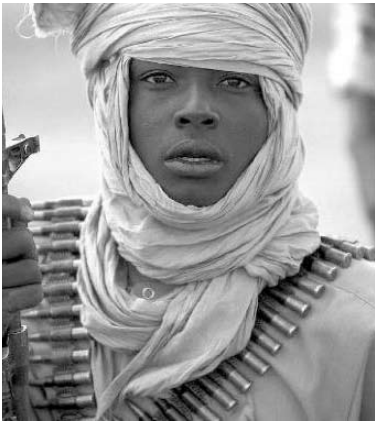
لم يكن هذا السقوط المدوي وليد لحظته التاريخية، بل كان نتاج سياسات منهجية، عملت سلطة الحكم الذاتي المحدود، وقوى سياسية واجتماعية فاسدة ومفسدة، مدعومة من قوى إقليمية ودولية، على ترسيخها داخل بعض مؤسسات السلطة ومنظمات المجتمع المدني، العاملة على الترويج لمفاهيم «التعايش مع الجار» و«السلام الاقتصادي» المزعوم. لكن سياسة التنسيق الأمني كانت هي الصيغة الأبرز التي حكمت طبيعة العلاقة بين السلطة وحكومة العدو. وهذا ما يتضح من التقرير المنشور في جريدة الدستور الأردنية يوم الاثنين ١٨/١٠، نقلاً عن مكتب منسق أعمال حكومة العدو في الضفة الغربية المحتلة «الإدارة المدنية». يقول تقرير تلك الإدارة (إن أجهزة الاحتلال الأمنية والعسكرية نفذت «١٤٢٤» عملية مشتركة مع قوات الأمن الفلسطينية في الضفة المحتلة خلال النصف الأول من العام الحالي، بمعدل ثماني عمليات يوميا، أو عملية واحدة كل ثلاث ساعات، وهذا الرقم يزيد عن ضعف إجمالي العمليات المشتركة التي نفذاها الجانبان على امتداد عام ٢٠٠٩. ومن أجل التوصل إلى تحقيق هذه العمليات، أجرى ضباط العدو أكثر من ٣٠٢ اجتماعات مع نظرائهم «أدواتهم» المحلية في أجهزة الأمن الفلسطينية، أي بمعدل اجتماعين تقريباً في اليوم الواحد. وللتذكير ببعض مواقف محمود عباس «الأمنية»، نورد ما تحدث به في لقائه يوم الثلاثاء ٢١/١٠/٢٠١٠ مع قادة خمسين منظمة يهودية أميركية من أن(أمن «إسرائيل» هو أمناً).

أمام هذه المعلومات، تتكشف وظيفة ودور هذه السلطة، الرهينة للاحتلال، والذي يظهر للعيان في حملات الاعتقال المستمرة ضد المقاومين، وفي نقل المعلومات عن المطاردين، وفي التخريب المبرمج للنسيج المجتمعي، والعمل على تدمير ثقافته الوطنية. وخير دليل

◀ قاسيون

فجأة استيقظ النظام الرسمي العربي في سرت الليبية على أن تقسيم السودان هو «انفراط في المسيسة» الجغرافية السياسية العربية والإفريقية، وفجأة استيقظ أولو الأمر في الخرطوم على أن الاستفتاء «على استقلال الجنوب» «يجب أن يقود إلى السلام لأنه ليس هدفا بحد ذاته بل وسيلة» حسبما قال وزير الدفاع السوداني عبد الرحيم محمد حسين في القاهرة خلال دعوته إلى تأجيل الاستفتاء المقرر في ٩ كانون الثاني المقبل. وفجأة يكشف الوزير ذاته أن حل قضية ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب وتقرير مصير منطقة آبيي الغنية بالنفط ومناطق الرعي القبلي في إطار الدولتين «يفتح المجال أمام التدخلات الأجنبية والتباعد بين الطرفين»!!، بعدما اكتشف رئيسه عمر حسن البشير أن لا تقسيم للسودان ولا تقريظ بوحدة أراضيه الوطنية(!) في وقت حذر فيه رئيس حكومة جنوب السودان سلفاكير ميارديت من أن أي تأخير في إجراء الاستفتاء من شأنه أن يسبب عودة للعنف على نطاق واسع، داعيا سفراء الدول الأعضاء في مجلس الأمن إلى نشر قوة أممية على طول الحدود «لخفض منسوب التوتر قبل التصويت»، وسط نفي أوروبي ودولي للاستجابة لهذا المطلب، ورفض من حكومة الخرطوم لإجراء لا

استفتاء أم حرب.. النتيجة دمار



يمر عبر موافقتها، وتأكيد لجان «مراقبة الاستفتاء» وجود أجواء مشحونة وحشود متبادلة عبر الحدود بين الشمال والجنوب وفي آبيي !!. السؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو لماذا الآن ظهرت هذه المواقف «القوية» والصحيحة، ولماذا كان إجراء الاستفتاء بالأساس نقطة محورية في «اتفاق السلام الشامل» الذي أنهى حربا استمرت أكثر من عشرين عاما بين شمال السودان وجنوبه، وإلى متى ستبقى الشعوب الفقيرة مهددة بالإقتال والموت والدمار في لعبة المتسلطين داخليا ودوليا وصراعهم على مصادر الطاقة والنفوذ؟

إنتاج الأزمت الغذائية من قلب الوفرة

◀ **جيم غودمان**
ترجمة قاسيون

ما تزال أزمة عام ٢٠٠٨ الغذائية مستمرة. لم تنته كما قيل، بل تم تناسيها، لأن الأثرياء المتخمين لا يَمرون بأزمة، ولا ينقصهم الطعام. مرت الأزمة في الغرب خطفا، مأساوية ربما، إنما قابلة للنسيان. بينما ما زال الجوع يقيم وسط فقراء العالم النامي، الذين لم تتحسن قدرتهم على تأمين الطعام منذ عام ٢٠٠٨ .

للجوع عوامل عديدة مساعدة، كالكوارث الطبيعية، والعنصرية، والحروب، وقصور البنى التحتية. فلماذا، تطرح الزراعة المعتمدة على التكنولوجيا العالية المتقدمة كحل أوحّد، بغض النظر عن الظروف الملموسة؟ خاصة وأن من يطرح هذه الفكرة ويدعمها هم ذاتهم المستفيدون ماليا من تنفيذها كـ«حل» تسوق، عبره، الشركات العملاقة موادها الكيميائية، وبذورها المعالجة، وحيواناتها المعدلة جينيا، مرفقة إياها بدوعد «تأمين الغذاء للعالم. اعتاد السياسيون والإنسانيون، امتطاء عرية التقنيات العالية. لكن، أيمقدور الوعد بالدعم المالي، أو بعائدات الاستثمار، أن يغذي إنسانويتهم الظاهرية؟

البرامج المغايرة

«التحالف من أجل الثورة الخضراء في إفريقيا» (AGRA)، وكيل مؤسستي «بيل آند ميليندا غيتس فاونديشن» و«روكفلر فاونديشن» لإنجاز ما يفترض أن يجلب الازدهار لإفريقيا ويضمن لها أمنها الغذائي. إنما، في حين تبدو أهدافه، في أحسن أحوالها، خيرية الطابع، تكشف معطيات بعض شركاء التحالف وجود أجندات وبرامج مغايرة. فشركة «مونسانتو» العملاقة، متعددة الجنسيات، تعمل على نشر بذورها المهندسة جينيا في كامل إفريقيا، متعهدة برفع الإنتاجية، ومقاومة الجفاف، وإنهاء الجوع... الخ. فهل يمكن لحملة «الثورة الخضراء الجديدة» أن تتجح بحث فشلت الثورة الخضراء الأصلية؟ أم أن مصطلح الثورة الخضراء ذاته مجرد طعم أولي؟

يبدو رائعا أن تمنح «مونسانتو» البذور مجانا لصغار المزارعين الفقراء. لكننا سنفاجأ، في العام القادم، باضطراب هؤلاء المزارعين لشراء البذور من الشركة. ومن المثير لحظ أن مؤسسة «غيتس» أعلنت على صفحات موقعها أنها اشترت ما قيمته ١ ٣٣ مليون دولار من أسهم مونسانتو، خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٠. أيعتبرون أيضا أن أزمة الغذاء في إفريقيا يمكن أن تدر عليهم أرباحا حلوة؟! أيمكن أن تكون مؤسسة خيرية تلك الشركة العملاقة التي تسعى لتحقيق مصلحة أساسية واحدة، مصلحتها الذاتية؟

انعدام العدالة

العجز الغذائي، عموما، يعني نقص كميات الغذاء. لكن عندما يوجد فائض غذائي في العالم، ويحدث العجز فيكون نتيجة عدم القدرة على توفير الغذاء حيث الناس المحتاجون له، وعدم قدرة الجائع على تحصيله. هاتان المشكلتان تحدثان، كما يقول

«فرنسيس مورلاييه»، بسبب انعدام العدالة، وانعدام الاعتبارات الأخلاقية، فالقيمة العليا يجب أن تكون للناس لا لأرباح الشركات العملاقة.

في عام ٢٠٠٨، أصاب نقص غذائي، بعض البقاع، وبعض الناس. مع أنه لم يكن هناك نقص في إنتاج الغذاء عالميا، لا آنذاك ولا حاليا . واقيعيا، بعض البلدان، كبلدان إفريقيا مثلا، ليس لديهم ما يكفيهم من الطعام حيث يحتاجونه، مع أن الغذاء متوفر لدى ميسوري الحال ماديا، أينما عاشوا. الفقر وانعدام العدالة يسببان الجوع. وبينما يجوع الملايين في الهند، تفتّح آلاف أطنان الحبوب في المستودعات. ومؤخرا، انتفض الجيعا في موزامبيق، نتيجة ارتفاع أسعار القمح في السوق العالمية، رغم أن العالم متجه نحو ثالث أغزر موسم للقمح في التاريخ. حسب تقديرات «منظمة الغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة» (فاو). مما يعني أن ارتفاع الأسعار لم يكن بسبب نقص القمح فعليا، بل بسبب المضاربات في الأسواق العالمية.

ليس كل من يعيش في بلد فقير يتعرض للجوع، ليس لملك المال يأكل. وليس كل من يعيش في بلد غني يحصل على طعام جيد، من لا يملكون المال يجوعون. يقال إننا في الولايات المتحدة نتمتع بأكثر الأنظمة الغذائية أمانا ووفرة، عالميا، ومع ذلك لدينا الكثير من الجيعا الذين تتزايد أعدادهم باطراد. فهل لدينا أزمة غذائية موازية لأزمة تخمنا؟ ولماذا يشتري الجوع؟ هل الحصول على الغذاء حق؟ هل الحصول على الأرباح عبر مضاربات ترفع أسعار الأغذية لدرجة لا يستطيع تحملها الفقراء حق؟ هل إجبار قارة بأكملها على الزراعة المعتمدة على التقنيات العالية حق (للشركات)؟

في دول العالم النامي، ذات المجاعات وقصور توزيع الأغذية، لا يستطيع المزارعون الصغار، ومعظمهم من النساء، التدخل في رسم السياسات الزراعية. فيما أطر التجارة العالمية وشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، المفروضة على الدول النامية، تشدد على تصدير المحاصيل، وليس على إطعام السكان الفقراء.

منهجية نظام زراعي

لن تطعم العالم «ثورة خضراء» قائمة على المحاصيل



المعدلة جينيا، والمزروعات المسمدة كيميائياً، والسياسات الحكومية المفروضة. النساء، لا شركة مونسانتو، هن اللواتي يطعن معظم سكان العالم. ويبقى استقرار الجزء الأعظم من النظام الغذائي العالمي قائما على محاصيل سكان البلاد الأصليين، وعلى أساس أنظمتهم الزراعية التي طوروها بأنفسهم عبر قرون، وأثبتت فعاليتها، وما تزال تقدم وعودا صادقة.

وإذا افترضنا حسن نوايا مؤسسة غيتس، لماذا تجاهل أتباع «الثورة الخضراء الجديدة» عمدا التقرير الذي أعده أربعمائة خبير من كافة أنحاء العالم، الذي أعده The International Assessment of Agricultural Science and Technology (IAASTD for Development)؟ لأنه، بالتحديد، يكشف أن أمل القضاء على الجوع يكمن في الإنتاج الزراعي المحلي، التقليدي، الذي يشرف عليه المزارعون أنفسهم، وليس في الزراعة المعتمدة على صناعة التقنيات العالية المتقدمة.

يقترض تأمين الغذاء العالمي، منهجية في توزيع الأرض. ويقوم النظام الزراعي العادل على فتح المجال أمام صغار الفلاحين للاستفادة من الأرض. ووظيفته ضمان الغذاء للجميع. في حين أن مهمة النظام الزراعي المعتمد على التقنيات هي ضمان أرباح الشركات المتحكمة بالنظام.

ولا تتعلق أسباب الجوع المطلقة بافتقار الغرب للتكنولوجيا الزراعية، بل بمصادرة حق الناس بالاشتراك في بناء نظام زراعي يختارونه لأنفسهم. بالحروب الأهلية، وسياسات الإصلاح البنوي، وبأنظمة التوزيع غير المتكافئ، والمضاربات التجارية العالمية، وتحكم الشركات العملاقة بالأغذية، من البذور إلى الموائد. هذه هي محفزات الأزمات الغذائية.

فإذا كانت مؤسسة غيتس جادة في القضاء على الجوع في إفريقيا، ما عليها سوى العودة إلى قراءة تقرير «IAASTD»، بدل قراءة تقرير أرباح مونسانتو الربيعي. ولتقرر بعدها الوجهة الأمثل لإنفاق الأموال.

● **مزارع وناشط أمريكي، من قرية وونيوك، في ولاية ويسكونسن**

العراق.. بين «الإقليمي» و«الأمريكي»

◀ **عبادة بوظو**



ثمانية أشهر تزيد أو تنقص قليلاً انقضت على الانتخابات في عراق ما تحت الاحتلال، ولاتزال أرض الرافدين محكومة شكلياً باللاحكومة، وسط تحليلات سياسية وإعلامية تركز في معظمها على أن الحلول للاستعصاء الحكومي العراقي- ولاستقرار العراق بالتالي- تكمن بالدرجة الأولى في الإقليم، أي لدى دول الجوار، بتغليبها منفردة أو مجتمعة، في حين يذهب بعضها الآخر إلى تغليب العامل الأمرو-إسرائيلي..

ضمن هذا السياق، هناك من يقرأ شروط الإسهام التركي في تحقيق استقرار العراق بضمان محدودية قوة ونفوذ وتأثير «الإقليم الكردستاني» دون تحوله بأي شكل من الأشكال لدولية «مستقلة»، إذ لدى تركيا ما يكفي من الأسباب الداخلية المرتبطة بالصراع مع حزب العمال الكردستاني لرفض ذلك...

وهناك من يقرأ مطالب ومصالح سورية بضمان قيام حكومة تمثيل شامل تضمن وحدة الأراضي العراقية منعا للتفتت والتشظي بسبب انعكاسات ذلك عبر الحدود، ناهيك عن الشرط الأساس وهو ضمان الحدود الشرقية لسورية وعدم قيام حكومة في بغداد تستعدي سورية تنفيذا لأجندات غير عراقية.

وبالمثل هناك من يقرأ الدور الإيراني بصيغة نفوذ طائفي لضمان ولاء القسم الأكبر من بنية «الدولة والمجتمع» في العراق كيلا تكرر مثلاً سيناريوهات حروب الثمانينيات ولضمان النفوذ السياسي وربما الاقتصادي لاحقا.

وبينما يمثل الهاجس السعودي ضمن هذه القراءات في مضاهاة النفوذ الإيراني ومفاعيله، لا يبدو للأردن في هذا الملف أي حول سياسي فاعل يذكر، اللهم إلا ضمان التبادل التجاري وضمان إستقرار العشائر الأردنية المتداخلة مع العراق واسترضاعها مع بقائه- أي الأردن- احتياطيا هاما للتنفيذ أية مهمة أمريكية أو تلبية أي مطلب إسرائيلي بما يتعلق بالعراق. في المقابل هناك من يركز على العامل الإسرائيلي الناشط سرا وعلانية في عراق ما تحت الاحتلال والذي يتخذ صيغ الشركات والصفقات والإعلاء من كل صنف ولون، بموازة دور أمريكي أساس ومهيمن سياسيا وعسكريا واقتصاديا واستشاريا وتدريبيا الخ...

ربما كان لكل من هذه القراءات والاتجاهات منفردة أو مجتمعة مشروعيتها المنطقية، غير أن المواطن العراقي العادي المنكوب فوق أرضه، وبوعيه، وفي عيشه وأمنه وسياسييه وجيرانه، غالبا ما بات يميل برؤيته حسب وجهته الضيقة المستجدة بمكونات ذهنية «ما قبل الدولة الوطنية» بعد تفكيك جسد دولته الجامعة، فيرى «الشر» في طهران أو دمشق أو الرياض أو أنقرة أو واشنطن، في حين يرى عراقي آخر من موقع ضيق ثان «الخير» في أي منها، في حين يؤكد ثالث، مثلاً وجود «اتفاق إيراني- أمريكي» في العراق!..

بعض معالم الحقيقة ربما تكمن في أن دول الجوار رغم تناقض مصالحها «الضيقة» في العراق باتت تدرك أن أي منها لن تستطيع التحكم بالعراق وحدها، ولاسيما في مقابل الاحتلال الأمريكي ومفتراته، وباتت تسعى لتكامل مصالحها الإستراتيجية في العراق، بغناوينها العريضة، بما قد يضمن لاحقا تمرير مصالحها تدريجيا وتوافقيا: عراق آمن مستقر، واحد موحد، قابل للازدهار الاقتصادي، ولايشكل بؤرة توتر في المنطقة تنعكس على دواخل دول الجوار. ومن هنا تأتي الاتصالات والمشاورات والتوافقات المباشرة وغير المباشرة بين كل من سورية وإيران وتركيا والأردن والسعودية بخصوص العراق ومع سياسييه..

غير أن واشنطن وتل أبيب ببساطة لن تقبلا بذلك، وستعملان ضمن مخططات الصراع على المنطقة وفيها على عرقلة أي حل توافقي تتوصل إليه دول الجوار لأن تقيض هذا السيناريو يلائم مصالحهما ويخدم مشروعهما بحيث يبقى العراق مسرحا للهيمنة الغربية، أقله سوق تصريف سلاح على قاعدة التفثيت والاقتتال الميليشتاتي، على أن يستمر بالتوازي قاعدة نشر للدعوى التفثيتية إقليميا وقاعدة انطلاق عسكرية عند الضرورة.

فالولايات المتحدة لم تقم بإعادة نشر قوات احتلالها في العراق ليستقر، بل لتبقى هذه القوات العائق الأكبر المكبل للشعب العراقي المغيب بوكلاء الطوائف أدعياء السياسة والمصالحة الوطنية العراقية، الذين يشكلون مشاريع نموذجية لأمرء حرب أهلية منشودة أمريكيا-إسرائيليا.

والى أن يعود وجه بلاد الرافدين واستقرارها عبر خلاصه من أشكال الاحتلال كافة، يواصل العراق هذا الطور الطويل المقيت من الغياب الإنساني بوصفه بؤرة تهديد واستنزاف لحاضر ومستقبل المنطقة وشعبوها.

المال متوفر للسجون فقط

يتضح بشكل خاص في أنماط الاعتقال والسجن في حالات جرائم المخدرات.

وقالت ساره ليون، المشرقة الرئيسية على إعداد الدراسة والباحثة بمركز اميرسون للجوع، إنه من غير المرجح أن تتوفر للمواطنين القدرة على النجاح وتجنب الوقوع في شباك نظام العدالة، دون توفير التمويل الكافي للخدمات الاجتماعية.

وتبين أن الأمريكيين الأفارقة الذين يشكلون ١٢.٢ في المئة من سكان الولايات المتحدة، يمثلون ٤٤ في المئة من إجمالي السجناء المحكوم عليهم في قضايا جرائم المخدرات في عام ٢٠٠٨.

في هذا الشأن، خلص الباحثون إلى أن تنفيذ قوانين جرائم المخدرات على المواطنين غير البيض في الولايات المتحدة، إنما يزعزع الاستقرار الاجتماعي لعائلاتهم، ويقلل من احتمال تحقيق أطفالهم وغيرهم من أفراد الأسرة نتائج إيجابية في التطور المعيشي.

وأشارت الدراسة إلى أن نحو ١٦ في المائة من السجناء كانوا ضمن من فقدوا منازلهم.

كذلك فقد صرحت ناساتسيا ولش، من معهد سياسة العدالة، أن «أكثر ٥٠ ٪ من السجناء يعانون من مرض عقلي من نوع ما»، وأن زيادة الاستثمار في مجال الصحة النفسية والعلاج من تعاطي المخدرات يمكن أن يحسن سلامة المواطنين وأن يحد من تدخل العدالة الجنائية، وكذلك فعاليا ما يكون السجناء قد عانوا من فترات بطالة طويلة أو انخفاض الأجور.

● (آي بي إس)

حيدر رضوي

حذرت دراسة أمريكية مستقلة من أن كثيراً من المواطنين الذين فقدوا وظائفهم ومنازلهم في الولايات المتحدة بسبب الركود الاقتصادي، عادة ما ينتهي بهم الأمر بالزج في السجون، وأن هناك حاجة ماسة لزيادة الاستثمار في الخدمات الاجتماعية لتفادي تزايد عدد السجناء وخاصة الفقراء وغير البيض، بدلا من مواصلة رفع الإنفاق على قوات الشرطة والسجون.

فقد أكدت دراسة معهد سياسة العدالة المعنونة «ترشيد إنفاق المال: كيف يمكن للاستثمارات الاجتماعية الإيجابية أن تخفض معدلات السجن»، أن هناك صلة قوية بين الفقر والسجن في الولايات المتحدة. وأشارت نتائج الدراسة في مجال العلاقة بين الفقر ونظام العدالة إلى أنه يجري اعتقال المزيد والمزيد من المواطنين الأمريكيين الفقراء وذوي الدخل المنخفض والزج بهم في السجون، وذلك على الرغم من انخفاض معدلات الجريمة على الصعيد الوطني.

وصرح تريسي فيلاسكيز، مدير معهد سياسة العدالة في واشنطن «ما رأيناه في هذا البحث هو أن هناك تركيزا أقل على سلامة الفقراء وتركيزا أكبر على الشرطة والاعتقالات». كما أشارت الدراسة إلى أن عدد السجناء في الولايات المتحدة قد تزايد بقدر تزايد التفاوت العنصري في نظام العدالة الأمريكي، وهو ما

بمشاركة أكثر من ٣ ملايين محتج

الأرض الفرنسية تلتهب تحت أقدام الرأسمال



المعركة، مؤكداً أن نقابته ستواصل الاحتجاج ضد مضامين ذلك النص «حتى إذا صار قانونا».

من جانبه، ندد فرانسوا شيريك الأمين العام للاتحاد الفرنسي الديمقراطي للعالم- ثاني أهم النقابات في البلاد- بإصرار السلطات على فرض ما أسماها

خطة جائرة وغير مقبولة. المظاهرات المتزامنة نظمت في عدد من المدن الفرنسية لدفع الحكومة إلى التراجع عن اعتماد الخطة المذكورة. وقدرت وزارة الداخلية العدد الإجمالي للمشاركين في احتجاجات الثلاثاء بـ ١٠ مليون متظاهر، بينما أعلنت النقابات أن عدد المتظاهرين فاق ٢٠ ملايين شخص، حيث اشتبك المحتجون مع الشرطة وألغيت مئات الرحلات الجوية، واصططفت طوابير طويلة أمام محطات الوقود وخدمة القطارات في العديد من

تذكّر هيئة تحرير قاسيون قراءها بأن المجال ما يزال مفتوحاً لكل من تهمة المشاركة في النقاش حول موضوعات المهام البرنامجية، سواء من داخل اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين أو من خارجها، مع الأمل بالتزام الجميع بالحجم المقرر للمساهمة الواحدة المحدد بـ(٧٠٠ كلمة)، على أن ينشر النص كاملاً في الموقع الإلكتروني للجريدة، في حال زاد عن ذلك.

نحو الاجتماع الوطني التاسع لوحدة الشيوعيين السوريين

استمرار نقاش مشروع المهام البرنامجية

الموضوعات البرنامجية.. وعي التحديات الكبرى



الليبرالي المتوحش الذي يحاول الإجهاز على ما تبقى من بُنى النظام الاجتماعي الاقتصادي، وإحلال بنيته التي لا تعرف سوى القيمة المرتبطة بالسعر، وبالنتيجة بالريح.

فلذلك يشعر الكثير من المواطنين بالغربة الحقيقية داخل الوطن، حتى أصبحت تتردد جملة «هذه البلد للأغنياء فقط»،!! فكيف نعيد البلد لأصحابها الشرعيين الذين ضحوا بالغالي والنفيس على حدود الوطن في مصانعه وفي أرضه وفي كل مؤسساته؟

بتقديري هذه مسؤولية وطنية وواجب علينا جميعاً أن نعمل لكي نذلل كل الصعوبات، وأن نرفع شعار المقاومة عالياً، وعلى كل الصعد، فللمقاومة أوجه متعددة فهي مستمدة من تركيبتنا

التاريخية، ولها أثرها النفسي والفكري في وجدان أبناء الشعب السوري، والمقاومة مفهوم مرتبط بالفقراء لأنهم هم دائماً في دائرة الاستثمار، ولأن الرأسمال وطنه جيبه، فليتعزز مفهوم المقاومة ضد الفقر وضد الظلم، الذي هو الجوهر ضد العدو. فالتحدي الكبير في سورية مثلاً:

– أن ينجح التوجه الليبرالي الجديد بعد إن شاهدنا آثاره المدمرة على الدول التي عملت به.

– التحدي الكبير في سورية أن نشهد أحزاباً لها صفات عشائرية أو عائلية أو طائفية مثلاً، خاصة بعد أن شهدنا ماذا فعلت هذه التجارب في كثير من الدول.

– والتحدي الكبير أن نجد أحداً ما يملك شركة أو استثماراً مثلاً

وشاملاً ومحدد الاتجاه، ومن هنا سأتى على بعض المسائل الهامة في باب التحديات، والتي تشكل فيها المواجهة مع العدو الأساسي المتمثل بالتحالف الصهيوي- أمريكي المواجهة الأساسية.

إن من سمات العصر اختلاط الداخل بالخارج، فليس من الممكن اليوم في عالمنا عزل الداخل عن تأثيرات الخارج، ولا الحد من التغيرات الخارجية وانعكاسها على الداخل.

فمن هنا يصبح الوضع الداخلي هو الأداة القوية التي نواجه بها تغيرات هذا الخارج:

وعندها يمكننا القول:

– إن الوحدة الوطنية أداة مواجهة للتحديات الكبرى.

– إن إقتصاداً وطنياً معافى وقوياً ومتيناً وحقيقياً هو أداة قوية وحاسمة في أية مواجهة.

– إن الديمقراطية وضمان الحرية العامة وتنفيذ الحركة السياسية هي أداة قوية للبناء الداخلي، الذي إذا قوي أصبح منيعاً ضد تأثيرات الخارج ومواجهاً له أساساً.

ومن هنا يجب التوصل إلى فكرة أساسية، إن من الواجب الوطني والأخلاقي والسياسي حسم كل القضايا الاقتصادية والسياسية باتجاه الشرائح المتضررة تاريخياً من قسوة ما يسمى بالفساد، وعلى صعد مختلفة، وأقول ما يسمى بالفساد، لأن الفساد عموماً مرتبط ببنية جهاز الدولة.

ولكن ما نشهده اليوم هو أكثر من فساد، وخاصة بالتوجه

◀ مأمون رضوان

ليس بجديد في حياة سورية السياسية طرح برامج عمل تتناول القضايا الفكرية والسياسية والاقتصادية الاجتماعية، فقد جرت العادة منذ سنوات، وتحديدأ على أبواب المؤتمرات والاجتماعات العامة، طرح مثل هذه البرامج، وكانت تتقاطع كثير من البرامج فيما بينها في بعض الأفكار، وخاصة في القضايا الوطنية العامة كالموقف من الرأسمالية والامبريالية الأمريكية والحركة الصهيونية وإسرائيل.

ولكن الجديد فيما طرح في مشروع الموضوعات البرنامجية للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين، والذي يشكل بتقديري العمود الفقري للموضوعات، هو رؤيا تم العمل عليها في الواقع الاجتماعي والسياسي لسنوات عديدة، وأثبتت الحياة صحتها، والتي استندت بالأساس على التعاطي بمنهجية وبدقة وعلمية، والإضافة الهامة المسؤولية الوطنية العالية، وهي سمة جديدة في الموضوعات، حيث بدأت بطرح بدائل هامة وجريئة لكي تكون مواد للحوار على الصعيد الاجتماعي والسياسي الوطني العام، خاصة في باب التحديات الوطنية الكبرى والقضية الاقتصادية الاجتماعية ومهام الشيوعيين والوضع السياسي الإقليمي والدولي.

وبتقديري فإن أية موضوعة تكتب ويشكل لها الأساس قول غيفارا «لكي نكون واقعين يجب أن نطلب المستحيل»، ويجب الانطلاق من الضرورات وليس من الإمكانات، ونمشي ونكفي الطريق ..فهي موضوعة ترتقي لكي تكون ملامح مشروع برنامج وطني، وخاصة عندما يكون الحامل الأساسي للموضوعات ذلك التكثيف الديالكتيكي للقضية الوطنية والقضية الاقتصادية الاجتماعية والقضية الديمقراطية، وقد تجد نفسك خاصة بعد كل ذلك التعقيد على المستوى العلمي وانجازاته والصناعي والمالي وتعقيداته والإعلامي والاتصالاتي أمام مسؤولية كبيرة كان على الشيوعيين التصدي لها على الصعيد الفكري والعلمي لأنهم يعتمدون مذهباً كلي القدرة.

إن مبرر وجود مشروعات الموضوعات البرامجية بكل هذا الزخم الفكري والسياسي والاقتصادي، يفترض حالة متردية جداً على صعيد الواقع السوري، والأفكار التي طرحتها الموضوعات هامة، وهي دليل على انغماس أكثر فأكثر في كيمياء الواقع السوري، والبحث بروح مسؤولة عن تغيير هذا الواقع المتردي تغييراً جذرياً

الموضوعات.. ما بين الرؤية والممارسة



II . تعترف الموضوعات بانهيار التجربة الاشتراكية الأولى في القرن العشرين، وامتلكت الجرأة في تحليل الأسباب دون مكابرة، ولكن اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين تعتبر عن حق الإنجازات الاشتراكية في القرن العشرين هي أكبر تجربة إنسانية .ثورية .اجتماعية حققتها البشرية في التاريخ البشري ولا يقلل من ذلك أن الماركسيين والثوريين عموماً عجزوا عن تطوير الماركسية وعن صياغة «نظرية بناء الاشتراكية» أو أحداث خرق ثالث جديد بعد انتصار ثورة أكتوبر، والانتصار على النازية لصالح قوى العملية الثورية، وهذا ما أدى لل تراجع والمراوحة في المكان بعد وفاة ستالين، ونشوء الأزمة في قلب الحركة الثورية، وخصوصاً بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي وصولاً إلى الانهيار وما سبقه من انقسامات في أكثر من ٧٠ حزباً شيوعياً في العالم.

III .ومن جديد الموضوعات أنها تقدم تحليلاً علمياً مقنعاً حول الأزمة الرأسمالية الاقتصادية العالمية، وتعتبرها «ليست مؤقتة أو عابرة»، بل هي أزمة عميقة متعلقة ببنية النظام الرأسمالي نفسه المنتج دائماً للآزمات، وبالاعتماد على هذا الاستنتاج

من أمريكا اللاتينية حتى أفغانستان مروراً بفلسطين ولبنان والعراق.

V . عند الحديث عن التحديات الوطنية الكبرى والوضع في البلاد لا تغيب الموضوعية عن تحليل الوضع الداخلي، فهي تعتبر أن سورية «تعيش في ظل وضع معقد وخطير دولياً وإقليمياً، وهي أثبتت بسلوكها ومواقفها على مدى عقود أن أهم رأسمال لديها هو موافقتها الوطنية التي تجعلها أقوى من أغنى دولة عربية». ولم تغفل الموضوعات أن السبب الأساسي في ذلك هو السجل الكفاحي للشعب السوري منذ معركة ميسلون حتى اليوم. لكن الموضوعات ركزت بقوة على مواطن الخلل في الوضع الداخلي ومخاطر كل ذلك على السيادة الوطنية وعلى الوحدة الوطنية، فأبدت رأيها بالإصلاح المطلوب، والذي يجب أن يشمل كل نواحي الحياة، أي الإصلاح الشامل والجذري سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، والذي يقوي موقع سورية الوطني في المواجهة المفروضة عليها، ويربط المهام الوطنية بالمهام الاقتصادية . الاجتماعية ربطاً محكماً، ويحل المشاكل العالقة لمصالح الجماهير وليس على حسابها .

ولعل ما هو أكثر وضوحاً في الموضوعات حول الوضع الداخلي تركيزها على ضرورة ضرب قوى الفساد الكبرى في البلاد، والتي هي بوابات العبور للعدوان الخارجي.

VI . عند الحديث عن مهام الشيوعيين في المرحلة الراهنة تعترف الموضوعات بحقيقة غابت عن القيادات الشيوعية السورية . الرسمية ألا وهي: «إن الدور الوظيفي يعني قبل كل شيء اعتراف المجتمع وخاصة الطبقة العاملة وسائر الكادحين بالشيوعيين كقوة تمثلهم، وهذا الأمر سيحتاج إلى عمل كثير لاستعادة ثقة الجماهير بحزبها، وهو أمر صعب في حال بقاء الحركة منقسمة بين فصائل ومجموعات».

وهذا يتطلب ليس فقط إنجاز عملية توحيد الشيوعيين، بل العمل بين ومن أجل من لم يكونوا شيوعيين سابقاً، أي في خزان المجتمع، تحت شعار: «من أجل الدفاع عن كرامة الوطن والمواطن».

◀ منذر عاصم

من حق القارئ المهتم بالشأن السياسي والفكري العام، وقضايا الناس اليومية، أن يتوقف ملياً أمام «مشروع الموضوعات البرنامجية» للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، والتي أطلقت للنقاش العام بين صفوف الشيوعيين وأصدقائهم وجميع المهتمين بقراءة وتفسير وتغيير الواقع بهدف استعادة الدور المفقود والاستعداد لدور جديد أكثر ملموسية يجيب على أسئلة الراهن استعداداً لبناء المستقبل!

عند قراءة «الموضوعات البرنامجية»، ورغم كثافة الإحباطات في حياتنا العامة منذ سنوات طوال، وعدم التصديق بإمكانية وجود تيار سياسي ما قادر على تقديم رؤية وخطاب سياسي، مشتقتين من مرجعية فكرية صحيحة صلبة ومتجددة، يجد القارئ المتمحص لتلك الموضوعات نفسه أمام منظومة وبنية فكرية وسياسية عملية تختلف كثيراً عما هو سائد في الخطاب المتكرر لقوى شيوعية سورية لم تتوصل بعد إلى أية مراجعة نقدية جدية وموضوعية حول أسباب الأزمة في الحركة الشيوعية وسبل الخروج منها، وحول تراجع وفقدان دورها الوظيفي .الطبقي في حياة البلاد .

وإذا تقيدنا بالعناوين التي اندرجت تحت«الموضوعات البرنامجية» نزعم أن الجديد فيها يكمن فيما يأتي:

I . بعيداً عن خطاب وأهداف المشككين . علانية أو ضمناً . بالماركسية اللينينية، هل هي علم أم آراء ووجهات نظر، أو أصابيتها الشيخوخة أمام «الحداثة» والليبرالية الجديدة، نلاحظ أن الموضوعات طرحت التعامل مع الماركسية . اللينينية ليس فقط كمرجعية فكرية وكفى، بل أكدت أن الأمانة الحقيقية للماركسية . اللينينية تتطلب من الشيوعيين الحقيقيين ليس الركون بأنها علم متجدد فقط، بل النضال ضد الخطرين اللذين يتهددانها ألا وهما: العدمية والنصوصية . وعند الإجهاز على هذين الخطرين يمكن للماركسية . اللينينية مع عاملها الاجتماعي، الحزب الطليعي، أن تتحول إلى أداة للتغيير الثوري في المجتمع.

ربما..!

دفاتر الشعب

تقول الكتابات التي نصادفها هنا وهناك، على الجدران أو السيارات أو الإعلانات.. أشياء كثيرة لا يمكن إلا الوقوف حيالها.. ولعل كاتباً بمستوى ماركيز كان سيجعل من جملة «بيجي أعطني قبلة» المكتوبة على جدار في حيه مقالاً طريفاً تتناقله اللغات. في المدرسة كانوا يقولون إن الحيطان دفاتر المجانين، ومع الوقت رحنا نعبّر عن جنوننا بكثير من الشغب واللامبالاة.. فكم مرة كتبنا على جدار: «عصابة الكف الأسود»، أو كم مرة ضحكنا لعبارات من قبيل: «لا تلحقني مخطوبة»، أو «كلما ازدادت معرفتي بالبشر ازداد احترامي للكلاب»، ولعلنا ألفنا عبارات من قبيل «لا (تبول) هنا يا حمار!..» الصحافة لم توفر اقتناص هذه العبارات والكتابة حولها، ويندر أن توجد مطبوعة لم تفكر في طرح هذه المسألة، خصوصاً من خريجي قسم الصحافة في جامعة دمشق الذين لا يتعبون أنفسهم في البحث عن موضوع جديد، فقلما تمسك برسالة تخرج لأحدهم إلا وتجدده قد طرح الموضوع على الفور.. بينما الرهيب في الأمر هم كتاب العبارات أنفسهم، هؤلاء الذين يمكن ضمهم إلى ديوان «شعراء البيت الواحد»، وشخصياً أرشح مؤلف عبارة : «هدف حياتي كان تسلل» التي وضعها على بابه، وراح يسير بها، لا بالباحص، بكل ما أمكن من الفخر..

ابحثوا عن هذه العبارات.. احتفلوا بها.. فوحدها من بين كل الطروحات النقدية والثقافية قد جعلت من الشعر كائناً شعبياً..

نحن الناس.. الشعب، الذين تُكتب صفحات الجرائد الأولى بالنيابة عنا، والأخبار العاجلة والبطيئة والمكررة كذلك.. لم نجد من دفاتر إلا حيطان الحارات، فهل انتبهتم؟

رائد وحش
raedwahash@gmail.com ■

عقدة «العلمانية».. وضرورة تجديد المفهوم

◀ محمد ذياب

لا يقتصر تداول كلمة علمانية في الكتابات والنقاشات المختلفة على أوساط النخب السياسية والفكرية والثقافية في بلداننا اليوم، بل تستخدم هذه الكلمة حتى في أحاديث بعض الناس العاديين حيث توحى بمعان عديدة متناقضة تبعا للوسط الذي يتناولها، والمصلحة التي قد تلبيها لهذا الوسط أو ذاك، فإذا كانت تعني بالنسبة لبعض النخب فصل الدين عن الدولة وإزاحة تامة للخلف عن المشهد الاجتماعي والوصول إلى حالة من التحررو والانفتاح بما يتلاءم مع المستوى العلمي والمعرفي الذي وصلت إليه البشرية حتى الآن، فهي تعني بالمقابل انقلابا كاملاً على إرث العادات والتقاليد الذي يحمل من الثمين والقابل للحياة مثلما يحمل من الغث البائس كما هو الحال بالنسبة للأوساط الأقل علماً وثقافة، وهذا يكشف عن جانب من التناقضات في المطالب والتصورات بين النخب والجماهير بما يعزز القطيعة بينهما ويزيد من عزلة النخب ويضعف تأثيرها على الجماهير.

فصحيح أنه ليس المطلوب أن تهبط النخب بوعياها إلى الوعي العفوي أو الشعبي، الذي هو ليس بالضرورة وعياً صحيحاً، إلا أننا لا نستطيع أن نكر أن الكثير من عناصر هذا الوعي آتية من الذاكرة السياسية وتاريخ المعاناة الطويل للجماهير في القرن الماضي مع (علمانية) الحكام العسكريين المرتبطة مصالحهم بحكومات الغرب الاستعمارية، كما هو الحال في مصر وتركيا وإيران الشام ما قبل الثورة الإسلامية، مما صرف الجماهير في تلك البلدان إما بالاتجاه الأصولي الظلامي، أو باتجاه ما يسمى بالتيدين المعتدل، وما هذا إلا تعبير – سلبياً كان أم إيجابياً – عن تعارض مصالح تلك الجماهير مع الفئات الحاكمة في نهاية الأمر.

وفي ضوء تناقضية هذا المفهوم والإشكاليات التي يثيرها في عصرنا هذا في الأوساط المختلفة، تنشأ ضرورة البحث عن محدثاته وإسقاطاته العملية على أرض الواقع، ومن ثم قابليته للحياة وقدرته على حل الأزمات الاجتماعية والأخلاقية المختلفة. وهذا البحث لن يتم بمعزل عن قراءة الوظيفة السياسية والاجتماعية للعلمانية في ضوء تجارب الحكم المختلفة التي وصفت بالعلمانية، بما يخضع هذا المفهوم لضرورات التجديد وإيجاد البدائل.

لقد جاء نشوء العلمانية تاريخياً كمفهوم ومطلب سياسي اجتماعي مع صعود البرجوازية الناشئة في أوروبا، وفي سياق صراعها مع الإقطاع ومؤسسته السياسية المتمثلة بالكنيسة التي أضحت هيمنتها على مفاصل الحياة الاجتماعية معيقاً أساسياً لتطور القوة المنتجة الجديدة آنذاك، وكانت نتيجة هذا الصراع انهياراً كبيراً للكنيسة كمؤسسة سياسية مثل نهاية المرحلة الإقطاعية وبداية العصور الحديثة.

فالعلمانية كمفهوم – شأنها شأن غيرها من المفاهيم – هي نتيجة واقع وظروف تاريخية محددة كشأ وكوظيفة، وبحاجة دائمة لتحديد محتواها التاريخي الطبقي الذي هو المعيار الأساسي في الحكم على الظواهر الاجتماعية المختلفة من حيث قدرته على فرز المفاهيم والعطيات على أساس المصالح الاجتماعية المختلفة والمتعارضة، وليست قيمة مجردة عن السياق التاريخي (الاقتصادي الاجتماعي). فدلالتها اللغوية – مشتقة من العالم وظواهره المادية أي بعكس الدين والكهنوت مباشرة – هي دلالة ضدية وسجالية أكثر من كونها تاريخية وفكرية، وغير كافية لتغطية كل جوانب هذا المفهوم ووظائفه.

أما في الشرق، فمنذ أواخر القرن قبل الماضي تلقف المنوّرّون والمفكرون دعاة التحرر (الكواكي – الأفغاني – محمد عبده...) العلمانية كمشروع نهضوي – من حيث فهمه نظرياً وإعادة إنتاجه بما يتلاءم مع البيئة المحلية – على أرضية ضعف الأمبرطورية

العثمانية وتراجع دورها ونهوض الوعي التحرري في الشرق. ولعبت العلمانية – كمطلب أساسي ضروري للتحرر ولتصفية التخلف الاجتماعي – دوراً كبيراً في السجال الفكري والاجتماعي في بلدان العالم الثالث قبيل وبعيد الحرب العالمية الأولى على أيدي المنوّرين والمتقنين والأحزاب السياسية الوطنية. فقد كانت هذه البلدان الخارجة لتوها من رقة الاستعمار، في حالة تحديد هويتها الوطنية وعياً وتشريعاً وثقافة، وبحاجة إلى كسب التركة الثقيلة من واقع الجهل والخرافة الذي خلفته التبعية وأدواتها الثقافية المختلفة.

ومع صعود حركات التحرر الوطني والاتجاهات الثورية في العالم الثالث فيما بعد، بدأ يتضح أكثر فأكثر لحكومات الغرب الاستعماري ضرورة خلق نموذج سياسي ليبرالي مرتبط بها بديل عن حركات التحرر الوطني والقوى الثورية الداعمة لها، نموذج له القدرة على المنافسة من حيث القبول الاجتماعي والجماهيري، ولما كانت العلمانية مطلباً يلقي ذلك القبول، تحولت إلى غطاء يضيفي تحرراً شكلياً لأنظمة رجعية في جوهرها، مرتبطة بالغرب، غالباً ما كانت مدعومة من جيوشها كما هو الحال في علمانية الجيش التركي أو حكومات أمريكا اللاتينية التي جاءت بها الانقلابات العسكرية في مواجهة القوى الثورية اللاتينية في سبعينيات القرن الماضي. أي أن العلمانية بمعناها المجرد عن المحتوى الطبقي ما كانت إلا شكلاً لحكم العسكر في بلدان العالم الثالث، وكانت مرتبطة بأنظمة الحكم الديكتاتوري العسكري عملياً، وليس بالديمقراطية (بالمعنى

الرأسمالي) كما هو بديهي وسائد في أوساط النخب وأشباهها، حيث غالباً ما يكون الربط ما بين العلمانية والديمقراطية والتحرر ربطاً صورياً موزولاً عن تجارب التاريخ ومنطقه. هنا نجد تناقضاً مابين الوظيفة السياسية للعلمانية ووظيفتها الاجتماعية يفرض علينا ضرورة تجديدّها وإعادة إنتاجها وطنياً بما يتلاءم مع ثقافتنا ووعينا. فصحيح أن التوظيف السياسي للعلمانية الذي تم شرحه آنفاً، لا يعفيها من استحقاقات التحرر الاجتماعي التي تواجهها كمثقفين وسياسيين، ولكن طالما أن السياسي مرتبط بالاجتماعي أشد الارتباط، فلن نستطيع أن نفهم مثلاً أن العداء لحركات المقاومة للمشاريع الأمريكية والصهيونية تحت يافطة العلمانية ما هو إلا دعوة للتخلف الاجتماعي، عبر تسويق العجز والرهان على فشل الشعوب في إيجاد أدواتها البسيطة في الصراع مع أعتى الطغم في التاريخ. ولن نستطيع أن نفهم أن إحلال (العلمانية – وتحرر المرأة...) بديلاً عن الأهداف الإستراتيجية الكبرى – كالاشتراكية مثلاً – في وعي وبرامج بعض الأحزاب (اليسارية) إلا دليلاً على الخروج من المعادلة السياسية والعزلة عن الجماهير التي يتقدم وعيها العفوي، المتكون بوعي من مصالحها، شيئاً فشيئاً على وعي تلك الأحزاب.

ومما تعانیه العلمانية أيضاً في طروحات النخب اغترابها عن ثقافة وتراث بلدانها، ويظهر هذا في محاولة طرح (النموذج الجاهز) الغربي، الأمر الذي يعني الوقوع في مطب النظرة الاستشراقية أو الأوروبية مركزية التي طالما نظر الغرب إلينا من

الصحفي إلا بتحقيق إداري وقضائي لمواطن الفساد، كان للصحفي كلمته.

وحين كان أستاذ الجامعة والمدرسة يبحث في مقالة أدبية أو لغوية في هذه الصحيفة وتلك المجلة، ثم يلقيها على مسامح طلابه، كان للكلمة معناها .

لكن، وحيث إن الوزير - إن قرأ الصحيفة - إنما يقرؤها للمتعة والابتسامة، وحل الكلمات المتقاطعة، وإن مر سبق صحفي حول وزارته، هزئ ورمى الصحيفة جانباً .. وحيث إن الرقيب لا يعتد بكل ما تكتبه صحف الوطن .. وحيث إن الأستاذ بعد نفسه - يقيناً - أفهم من كل صحفي وكاتب .. وبما أن الصحافة المدججة كثرت، وصحافة النمرور انقرضت أو شارفت! وحيث إن القاعدة تقول (الناس على دين ملوكهم) .. وبما أن ملوكنا رموا صحفنا ومقالاتنا، فلذلك كله حق لكل مواطن أن يعد كل ما يكتب في صحفنا، وكل ما تخطه أيدي صحفيينا، وكل سبق وتحقيق وملف ودراسة تنشرها الصحيفة «حكي جرايد».

ثمة ضعف في القراءة يعاني منه المواطن العربي، انسحب حتى على الصحف والمجلات، وزاد الطين بلة أن المعنيين بتلك المقالات اطرحوها، مما أنقص من قيمتها، حتى ليقال إن كاتب المقالة لم يعد يقرأ مقالته بعد نشرها..

فالمثل والسأم لم يأت من مجرد تكرار الكلمات وحشو السطور، وإعادة المواضيع مرة تلو الأخرى، بل أتى بشكل أساسي من الموقف اللامبالي، الحكومي والخصوصي والشعبي، من تلك المقالات ومن تلك الموضوعات.

فحين كان الوزير وحاشيته - في سالف الزمان - يتلقفون المقالات الناقدة لجهازهم ويعملون على إصلاح الأخطاء وتسويتها، كان للمقالة قيمتها . وحين كان جهاز الرقابة يتابع تقارير الصحفيين وتحقيقاتهم، فلا يمر التحقيق

◀ محمد عصام زغلول

حكي جرايد



وحقّ لنا - بالمثل - نحن الذين كُتب عليهم أن يكتبوا، أن نعيد المقالة والموضوع مرة بعد مرة بعد مرة، وأن نقرع بها أذان كل مسؤول وكل مواطن وكل حي في هذا الوطن، فإن لم يبق فيه أحياء فنسنسمع فيه الشجر والحجر، فما مسؤولونا بأسمع لنا منهم. وستستغربون إن قلت، والمستقبل سيشهد، إننا سنرسل صحفنا إلى مكاتب المسؤولين بالبريد المسجل، وبالإذارات إن لزم الأمر، وسنضعها على مكاتبهم ولنصقها على جدرانهم، وسنوصل صوت الشعب الذي يريد هؤلاء إخفاته.

ولابد للمسؤول عندها من قراءة الصحيفة وإعادتها، وإيراد تقرير مصدق عن المقالة التي تمسه، والإجراءات التي اتخذها حيال الموصوفين بالمقالة، تحت طائلة المحاسبة الجماهيرية، وسحب الكرسي من تحته، وإحالته إلى محكمة الشعب، و... ولكن - بركم - من ذا الذي يصدق كلامي هذا، فهو كالعادة.. «حكي جرايد»!!

essamaldean@yahoo.com ■

بين قوسين



«صداع الحزنون»

◀ خليل صويلح

«فكر في الألم.

مثلما كان ميكال أنجلو يفكر في عذاب الصخر.

فكر في الألم.

فكر في أحزان النباتات،

في ما يتألم الطائر.

فكر في صداع الحزنون».

هكذا يردد نزيه أبو عفش في قصيدته «ما قبل الأسيرين»، لكننا في الواقع، غارقون في آلام أشد هولاً، وبصداع لا يشفيه الأسيرين. نصرف أيامنا بهباء عقيم، ومن دون أوجاع تذكر. لقد اعتدنا على أن ندور في المكان نفسه، ونعبر الشوارع ذاتها، من دون أن نتأمل ما يجري. وحدها أوراق الروزنامة تهدينا إلى أسماء الأيام والأشهر. أحياناً لا أتذكر: هل نحن في العام ٢٠١٠، أم في العام ٩٢٠١ ولكن هل هناك فرق فعلي بين القرن الماضي وهذا القرن سوى في حجم الألم؟

أحسد أولئك الذين يضيفون كلمة «الأمل» إلى قواميسهم.

◆◆◆

الألم اليوم بات الكترونياً، مثله مثل الحب العابر للشاشات!

◆◆◆

ما كان يحدث قبل قرن تقريباً بالنسبة للكاتبة الأوروبية من إجحاف، هو ما يحدث اليوم للكاتبة العربية إذ لم تحصل على شرعية كاملة في تحرير نصها من تهمة الذكورية، إذ لم نقل أنها هي نفسها تسعى لمقارعة النص الذكوري بأدواته، وإلا كان مصيرها الصمت أو الغياب.

◆◆◆

هل استنفدت الإنسانية احتياطيها من الحب؟ الإجابة نعم حسب ما يقول غابرييل غارسيا ماركيز، فهو يرى أن الحب الشهواني تلاشى منذ حقبة الستينيات، وقد أن الألوان للالتفات جدياً إلى قوة المشاعر وحران الرومانسية، وإلا ما تفسير عودة روايات الحب إلى مكان الصدارة في المبيعات؟

الحروب والعنف والعزلة، فرضت نصاً آخر يعيد الاعتبار إلى معجم العشق، ويضيف صاحب «الحب في زمن الكوليرا»: «لقد كنت مؤمناً على الدوام بأن الحب قادر على انقاذ الجنس البشري من الدمار، وهذه العلام التي تبدو ارتداداً إلى الوراء هي على العكس من ذلك تماماً في الحقيقة: إنها أنوار أمل!»

◆◆◆

يختزل محمود درويش صورة الخوف بهذه الفكرة:

«للخوف أسماء عديدة

من بينها ألا نخاف

وأن نرى الصياد

في ريش الطريدة».

◆◆◆

هل مزاجنا لحظة الكتابة هو وحده من يوجه الفكرة نحو الألم أو البهجة؟

khalil.s@scs-net.org



أخيراً لا بد من التذكير أن القراءة هي مفتاح الوعي، والوعي مفتاح التغيير، والتغيير هو الهدف والمرام.. ولعل كلام القلب لا يخرج إلا من الشاعر لأنه ترجمان الشغف بالأساس.. فهاكم ما يقوله الشاعر منذر مصري: «لدي ألف سبب لأقرأ بلا سبب!! أقرأ لأقرأ أولاً.. متابعة لذلك الشعار الذي كتبته على الصفحات الأولى من كتب كثيرة ابتعتها: «القراءة حتى الموت»، ولكني أحب ما قاله ذلك الشاب أن كل ما تحتويه المكتبة العامة من كتب ديستوفسكي قد استعارها الناس: «الكل يريد أن يفهم».. منذ فترة شعرت بأنني لا أستطيع فعل شيء سوى القراءة، وكأن القراءة حقاً تساعدني على العودة إلى العالم، والعودة إلى ما ولن أنا».. ■■

أموت اختناقاً، وكلي لا تنتهي الأشياء دون أن أبني علاقة معها، وكلي أنقاسم أفكارني ومشاعري مع من أحب.. وأقرأ أيضاً من أجل لعبة التحريض والفعل».

بينما تفسر نسرين زيبان هذه العلاقة بقولها «أحياناً كثيرة أبحث عن كتاب لأقرأه حتى في ذروة ضجري وعدم قدرتي على القراءة، ولكن أشعر بأنني إذا قرأت قد أجد جواباً أبحث عنه، قد أجد حلاً لمشكلة تضايقني، قد أقضي على حيرتي ومللي.. أكيد القراءة توسع من المعرفة وتنمي الشخصية وتفتح أمامك طرقاً جديدة وأساليب تفكير جديدة، هي بالنهاية تجارب غيرنا وفلسفات عن الحياة.. بصراحة أدعوكم إلى القراءة ثم القراءة مع أنني مقلة جداً».

منازل.. فكانت الحصيلة التالية:

«نقرأ لنفهم..» تقول مريم عامر مختصرة وظيفة القراءة في البعد المعرفي، بينما تذهب رولا بريجاوي إلى ربطها بالوجود نفسه حيث تقول: «لكي لا ينسفن الغياب».. بينما تذهب خديجة حديد إلى ربط القراءة بضرورة الحياة والفعل: «إنه ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان»، ثم تضيف: «في البدء كانت الكلمة، أقرأ... أول كلمة للوحي.. إن القراءة هي صنو الوجود الإنساني» بينما يذهب مفيد حسن إلى الاعتراف بأن السبب هو في الاستمتاع: «الأخرون قدموا كل ما في هذه المكتبة العملاقة من أجلي».. وترى المخرجة هالة العبد الله: «أنا أقرأ للمتعة والفضول والرغبة بالمعرفة، ولأستوعب قليلاً ما يحدث حولي، وكلي لا

خطوات عشر في الطريق إلى نوبل!!!

◀ وضاح عزام

فرصك بالفوز بالجائزة.

٣ - عدم الكتابة باللغة الأم: يمكنك الكتابة بلغتك، ولكن من خارج بلدك، يعني أن تقتصر النفي بكل أشكالك، أو أن تكتب بلغة غير لغتك (فالعربية بصراحة مكروهة غالباً، ولا تفيد)..

٤ - عليك أن تعترف بالآخر غير الآخر الديني، وأن تؤمن بحوار الحضارات على قاعدة أنك متخلف والآخر يمد يده لمساعدتك وتويرك.

٥ - وعليك، حسب الخطوات السابقة، أن تتعلم.. فالعولة درب الجائزة الوحيد الذي في نهايته شعله الملايين النوبلية.

٦ - الاعتراف به «إسرائيل»: فهي الآخر الوحيد لكل الآخرين في هذا العالم.

٧ - إدانة التزمت والتطرف والمبدئية: عليك أن تتنازل أبها الطامح عن كل مبدأ كنت تؤمن، وتعمل به، وأن تقلب اتجاهك الفكري مهما كان هذا الاتجاه، نحو النيوليبرالية، بحجة العولة والعصرية والحدثة. كما قلنا، والاعتراف بالآخر أي آخر.

٨ - الاحترام ضمن الأوساط الاجتماعية والثقافية: عليك خلق هذا الاحترام عدة مرات، حتى لو أصبحت زئبقياً، ومع هذا عليك أن تكون محترماً جداً ضمن الأوساط العامة في بلدك التي تركتها أصلاً (عليك إيجاد طريقة لذلك - فمعظم الكتاب العرب وجدوها - بأي شكل).

٩ - التجاهل الخبيث: حاول قدر الإمكان تجاهل الجائزة واعتبارها غير موجودة- وهذا ما لم ينجح به كتابنا إلى الآن- ولا ستبقى مرشحاً لها طوال حياتك.

١٠ - أخيراً المناقفة: احذر مناقفة المؤسسة السويدية المانحة

نوبل.. تلك الجائزة التي سعی ويسعى إليها الكثير من كتاب العالم، حاملين بتلك الملايين التي ستغدقها عليهم، وبالقيمة المعنوية الأكبر التي سيكرم بها الأدياء تكفيراً عن ضحايا الديناميت.. نوبل محط أنظار العالم، وجل اهتمام معظم المفكرين والمبدعين بشتى مشاريعهم.

وتعبيراً عن (حبنا) و(احترامنا) لأدبائنا اللاهثين وراء نوبل، والذي لا يقل عن حب نوبل نفسه لهم.. إليكم أيها الأدياء، المستجدون والمخضرمون ومن بينهم، الخطوات العشر التي توصلكم إليها، وإن بصعوبة:

١ - السياسة: تلعب السياسة دوراً هاماً في توزيع جائزة نوبل.. إذ يجب عليك أيها الأديب المتوجه نحوها- صعوداً أو هبوطاً لا فرق- أن تعي النظام العالمي المسيطر وتركب ركبته بجدارية، وتتجه نحو ممالة موافقه، فاعلاً حيناً ومفعولاً به دائماً.. بل وأن تكون معظم مؤلفاتك أو تصريحاتك موجهة وذكية ومفتوحة الاحتمالات (فأنت لست أفضل من نوبل نفسه الذي ظن أنه سيساعد العالم باختراعه، لكنه لا يزال يدفع كفارة عن قتلاه اليوميين).

٢ - اختراق السقف الديني: إذ يتحتم عليك أن تلعب الدور البارز والمهم في تجنب كل ما يمت للدين بصلة، وإن أنكرت الوجود فهذا أفضل.. مما سيحتم عليك أن تحارب أية مبادرة دينية وبأي صدد، وأن تتطرق في لا دينيتك (كما يفعل المتدينون تماماً) (ويمكنك إنشاء منظمة للإخوان اللادينيين مما سيزيد

يحدث في العاصمة.. يومياً



تتصارع امرأتان محافظتان تقودان سيارتين حديثتين على موقع ضيق بالكاد يتسع لركن سيارة صغيرة، تبدأ كل منهما الجدل والسجال بمحاولة إثبات أحقية الركن، ثم تأخذان بالتناوب باستعراض أخلاقهما الفاضلة وتربيتهما المتأصلة التي لا تسمح لكلتيهما بالسفاهة، ثم تشرع كل منهما باتهام الأخرى بالوقاحة وقلة الأدب ومخالفة قوانين السماء والأرض، لتعلو الشتائم المحافظة بداية، لتتبعها على الفور الشتائم (الشعبية) التي سنتكر كلتاها لاحقاً في المجالس المحافظة الراقية أنها يمكن أن تتلفظ بها. بعدها تترجل الاثنتان كل من سيارتها وتتجه نحو الأخرى غاضبة حانقة مزمجرة بغاية شد الشعر وتمزيق الملابس، ولولا تدخل بعض المارة والسائقين الآخرين الذين اصطفوا طوابير خلفهما، لحدث اشتباك دموي.

بعد قليل تنسحب الخاسرة التي أقنعها الآخرون أنها العاقلة، وهي

تستغفر وتقرأ المعوذات وتركن المنتصرة سيارتها بارتباك بمساعدة شاب فضولي، وهي تبسمل وتحوقل وتردد الأدعية المهدئة للأعصاب في الشارع ذاته، في الجسر الأبيض بدمشق، تحدث كل يوم عدة اشتباكات بين سائقين وسائقات من مختلف الأعمار والمستويات والأمزجة والشرائع والثقافات والأزياء واللهجات وفي اللحظة الحاسمة، لحظة الغضب القصوى، يبدون جميعاً متشابهين لدرجة التطابق، سلوكاً ولغة وحججاً. وتسقط كل الأقنعة بسبب موقف صغير. صغير جداً. موقف ليس أكبر من مساحة لركن سيارة. بينما يستمر اتخاذ القرارات، القرارات المنفلتة من عقابها ومن كل منطق، في مكان آخر. مكان بعيد عن الأزقة والضجيج والصراعات الجانبية.

■ جهاد أسعد محمد

mjihad@kassiou.org